جامعة الدكتور. الطاهر مولاي – سعيدة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الفساد الإداري وتأثيره على مسار التنمية المحلية في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
التخصص: السياسات العامة والتنمية

من إعداد الطالب:
بن حسايني أحلام

تحت إشراف الدكتور:
جمال زيدان

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	محمـــد يتيـــم	أستاذ محاضر	رئيسًـــــا
الأستاذ	د.جمال زيدان	أستاذ محاضر	مشرفا مقررا
الأستاذ:	سلطاني محمد رضا	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 1436هـ-1437هـ
2016-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

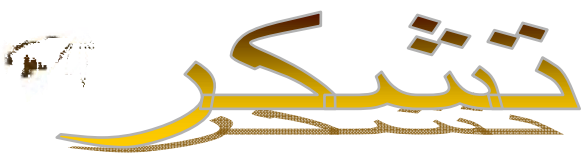

الحمد لله علام الغيوب ،الحمد لله الذي بذكره تطمئن القلوب

فهو أعز مطلوب وأشرف مرغوب ،ما توفيقنا إلا بالله رب العالمين.

أتقدم بتشكراتي إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل

إلى الدكتور المشرف جمال زيدان

إلى كل من علمنا حرفا نفعنا

إلى كل من كان لنا عونا في إتمام هذه المذكرة

على المعلومات التي قاموا بتقديمها لي.

إلي كل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع

فشكرا إلي هؤلاء.

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلي اعز ما املك في هذا الوجود والدي الكريمين، وإلي زوجي العزيز وإخوتي وإلي جميع أفراد العائلة قريبهم وبعيدهم كما لا انسي الأصدقاء والأحبة .

أحلام

المقدمة

المقـــــدمـة

موضوع الفساد الإداري تعد هده ظاهره من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية حيث أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها بدأت بالأمن وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات أعمار أو إعادة أعمار وبناء البني التحتية اللازمة لنموها ، لمحاربته فقد أصبح الفساد ظاهرة معقدة وظاهرة عالمية على مستوي الدول والأفراد وإذا كانت الحكومات تهتم بمحاربة الفساد الإداري وترشيد إدارة المال وتطوير وسائل الرقابة والمحاسبة، فإن نجاح ذلك يعتمد على كفاءة المنظومة الإدارية التي تعتني بوضع الأهداف والخطط ووسائل الرقابة والتقييم، التي تساعد على انجاز ذلك ،كذلك ممارسات الفساد في ظل تطورات تقنية المعلومات وهيمنة الاقتصاديات الخدمية ورفع حواجز الحماية التجارية، أمام تدفقات الاستثمارات والخدمات المالية، فعولمة الاتصالات الالكترونية تسهل إنجاز الأعمال غير المشروعة مثل إمكانية اختراق الأسواق المالية العالمية، التي سببت في أزمات مالية عنيفة لكثير من الحكومات والبنوك في مختلف بلدان العالم لذلك فإن موضوع الفساد يحتل مكانا مميزا فالمواضيع المثارة في عصرنا، لماله من أثار وانعكاسا تتكبير محليا وعالميا، **يقول تعالى في سورة البقرة "وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد**"الآية 205، الفساد الإداري هو احد التحديات التي تواجهها الدول والشعوب والمنظمات الدولية والإقليمية وذلك لسعة انتشاره ولتعدد الجهات المتورطة فيه، هذا فضلا على أن حجم الظاهرة أخذ في التفاقم إلى درجة أصبح يهدد مجتمعات كثيرة بالجمود باعتبار أنه يؤثر بشكل كبير على الإدارة وبدرجة اكبر على القيم الإنسانية والاجتماعية.وينتشر خاصة في الدول النامية حسب إحصائيات التي أوردتها المنظمات العالمية المهتمة بمكافحة الفساد والجزائر واحدة من تلك الدول النامية القابعة تحت السلطة الفساد الإداري الذي أصبح يجري في منظماتها وإدارتها ويعيق عمليات التنمية فيها بالإضافة إلى مختلف الأزمات التي شهد الدولة سواء السياسية أو

الاقتصادية أو الاجتماعية وهذا ما أدى بإخفاق السياسات التنموية في الجزائر التي أصبحت تقلل من نسب الاستثمارات الأجنبية كما ظل الفساد في الإدارات الجزائرية بمثابة الآلية التي تبلورت نتيجة الفوضى السياسية التي حدثت لفترة طويلة من الزمن وخلق الأزمات المالية والاقتصادية إلى استفحال وتفشي الفساد بمختلف أشكاله كأهم وجه من أوجه غياب الحكم الراشد الذي أدى إلى سوء تسيير الموارد المتاحة والتخفيض من الكفاءة والفعالية الاستخدامية لها.

بالإضافة إلى التأثير سلبا على العدالة التوزيعية وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا ما يهدد التنمية المحلية ويرهن مستقبل الأجيال المقبلة. والجزائر كغيرها من العديد من الدول العالم تعاني من استفحال وانتشار واسع لهذه الظاهرة في المجالات والقطاعات خاصة مع الفائض المالية التي تحققها نتيجة الارتفاع سعر البترول وضخامة المشاريع الحكومية، حيث وصل الفساد إلى مستويات قياسية، مما يقتضي ضرورة وضع إستراتيجية واضحة المعالم شاملة ومتكاملة للتحديد من أثار هذه الظاهرة الخطيرة والوقاية تعتمد على أراء مبادئ وقواعد الحكم الراشد في جميع المجالات والاستفادة من تراكم الدولية في هذا المجال وهذا من اجل الوصول إلي التنمية المحلية وشاملة تمكنها من الإيجاد بمتطلبات الأجيال وعدم رهن حق الأجيال المستقبلية من الاستفادة.

الإشكالية :

ما مدي تأثير الفساد الإداري علي التنمية المحلية في الجزائر؟ و ما هي انعكاساتها السلبية؟

- **مبررات ودوافع اختيار الموضوع :**

المقـــــدمـة

إن ظاهرة الفساد الإداري هي ظاهرة عالمية لتخلو منها أي دولة في هذا الكون وجميعها تحاول يعالجها بالطرق والوسائل الحديثة لأنها ظاهرة مدمرة للمجتمع وللتنمية، لهذا فان المبررات اختيار الموضوع هي :

اعتبارات موضوعية علمية:

تشمل استفحال ظاهرة الفساد الإداري بصورة بدأت تخرج عن السيطرة وأصبحت ظاهرة من السلوكيات التي اعتادها الموظفين، فأصبح إلزاما علينا نحن كباحثين وحب في هذا الوطن، المساهمة في القضاء على هذه الظاهرة، هذا فضلا عن الوضعية التي آلت إليها الإدارة الجزائرية والتي بدأت تحمل في طياتها مظاهر القصور في أداء المهام وأصبحت في المحور الأساسي في عرقلة صيرورة عجلة التنمية بعد أن أضحت تلك الممارسات شيئا طبيعيا، بغياب عنصري الرقابة والمسؤولية.الشيء الذي دفعنا إلى التطرق لمثل هذه المواضيع الحساسة كذلك نقص الأبحاث والدراسات العلمية التي تناولت مثل هذا الموضوع في الجزائر.

- إن الفساد الإداري يعتبر ظاهرة مرضية خطيرة تصيب جميع المجتمعات المتقدمة والمتخلفة.
- الرغبة في تقديم دراسة بحث تساعد مستقبلا الباحثين في هذا المجال.

اعتبارات ذاتية:

ميل ورغبة في دراسة هذا الموضوع لصلة الكبيرة بمجال التخصص في الدراسات العليا، كذلك كان اختياري لهذا الموضوع بسبب الرغبة في التخصص في الإدارة بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة الرغبة في الإصلاح لقوله تعالى:" **إن أريد الإصلاح مدى استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب)** " هود الآية 87.

والمساعدة في تحقيق الحكم الصالح والتطلع لان يتم وضع حلول جدة آنية واستراتيجيات واضحة وخلق منظومة متكاملة لمكافحة فعالة للفساد بكل أشكاله، ومحاولة الوصول إلى الحكم الصالح لتحقيق التنمية البشرية مستديمة والمنشودة.

أهمية الدراسة :

يستمد هذا لبحث أهمية من خطورة الظاهرة محل الدراسة والمتمثلة في الفساد الإداري، الذي أصبح يمثل أكبر عائق أمام عملية التنمية المحلية والشاملة في البلدان النامية وسبب المشكلات والأزمات التي يشهدها العالم خلال السنوات الأخيرة فدراسة هذا الموضوع يعد أمرا في غاية الأهمية ومطلبا مهم لتحقيق التنمية المحلية يعتبر الفساد بأنواعه من أخطر المعوقات التي لازال تعترض طريق التنمية في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- ✓ ومن خلال دراسة هذا الموضوع لتقديم الإطار النظري لكل من الفساد الإداري، التنمية المحلية وتبيان الآثار السلبية والخطيرة للفساد الإداري على مختلف أبعاد وجوانب التنمية المحلية.
- ✓ تسليط الضوء على مختلف أوضاع الفساد الإداري في الجزائر ومحاولة تشخيصها وتحليل أسبابها وأثارها.
- ✓ محاولة التعرف على جهود بعض المنظمات الدولية في مكافحة الفساد من أجل الوصول إلى التنمية المحلية.
- ✓ التعرف على خطورة الأثر الذي يلعبه الفساد الإداري والعواقب التي يتركها.
- ✓ المساهمة في إثراء البحث العلمي في مجال الدراسات الخاصة بالفساد الإداري التي لم تحضي بالاهتمام الكبير سابقا.كذلك نأمل أن يكون هذا البحث لغيرنا من الدرسين منطلقا لإجراء المزيد

من البحوث والتوسع في بعض النقاط التي لم يتم التطرق إليها في هذا البحث ولم يتم التركيز علىها.

أدبيات الدراسة :

إن هناك دراسات متفرقة تناولت الموضوع محل الدراسة، من زوايا مختلفة وعبر فترات زمنية متفاوتة فمن حيث إصدارات الكتب نجد كتاب" الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية " الذي كان موضوع حول الندوة قام بها مركز بحوث ودراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية سنة2004، ناقشت الندوة ظاهرة استشراء الفساد ودور مؤسسات في المجتمع المدني في تشكيل إطار مؤسسي عربي لمكافحته، كما تضمن العلاقة بين الديمقراطية ومكافحة الفساد أم لابد من تعزيز ذلك بالعدالة في توزيع الثروة.

فرضيات الدراسة :

تتطلب هذه الإشكالية مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات الفرعية المطروحة.

الفرضيات الجزئية:

-أزمة الجزائر: هي أزمة فساد وغياب حكم راشد حقيقي.

-يعتبر الفساد الإداري أكبر عائق أمام تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

-للفساد أثار سلبية على النظام السياسي سواء كان قريب أو بعيد المدى.

مناهج الدراسة :

يحتاج أي موضوع لدراسة إلى مجموعة من المناهج والأدوات التي تمكننا من التقرب منه وتسهيل دراسته وحتى نتمكن من التحقق من مدى صحة الفرضيات وعلى هذا فقد تم إتباع عدد من المناهج والمتمثلة في:

المنهج الوصفي:

وهو طريقة من طرق لتحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض معينة كذلك يقوم المنهج الوصفي على تجميع البيانات والمعلومات وحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة وكذا تحليلها وتفسيرها للوقوف على دلالتها.

بالإضافة إلى منهج دراسة حالة في الجزء التطبيقي خاص بواقع الفساد الإداري في الجزائر تأثيره على التنمية المحلية.

المنهج التاريخي:

هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع المعلومات عن الأحداث والحقائق الماضية وفي فحص ونقده وتحليله والتأكد من صحته وترتيبه وتفسيره واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منه لفهم أحداث الماضي وتفسير الأحداث الجارية وكذا استعملنا هذا المنهج يتقصي كل من التطور التاريخي لمفهومي الفساد الإداري والتنمية المحلية.

كذلك المنهج البنائي–الوظيفي:الذي يركز على بنية الإدارة وتكوينها ووظائفها

الحدود المكانية: سنتناول في هذه الدراسة أثر الفساد الإداري في الجزائر على أبعاد التنمية.

بعد التقديم للموضوع ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام تناولنا فيهم مايلي:

الفصل الأول":الإطار الابستمولوجي للفساد الإداري"

وفيه قسمنا هذا الفصل الي مبحثين المبحث الأول يتضمن مدخل نظري للفساد بصفة عامة أما المبحث الثاني درسنا فيه ماهية الفساد الإداري مفهومه وأسبابه.

الفصل الثاني":الإطار النظري للتنمية المحلية "

تطرقنا فيه إلى ماهية التنمية المحلية مفهومها وأهدافها وأبعادها التي قامت علىها مع محاولة البحث عن مدى فعالية كل بعد.

الفصل الثالث : واقع الفساد الإداري وتأثيره على التنمية المحلية في الجزائر

وفيه تناولنا مبحثين: الأول تطرقنا إلى ملامح الفساد وأثاره على التنمية في الجزائر حيث تناولنا فيه ملامح وأسباب ظهوره في الجزائر، أما المبحث الثاني آليات لمكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر تحدثنا عن استغلال القضاء وتخصصه في جرائم الفساد، أما المطلب الأخير يتضمن الآليات المؤسساتية لمكافحة الفساد فيه على تقنين ظاهرة الفساد.

صعوبات الدراسة:

إن التعرض لظاهرة الفساد الإداري هو في حد ذاته صعوبة بما كان، لأن الشفافية والحقيقة التي تتعرض لها أو نجدها قد تكون في حد ذاتها ليس وهذا موضوع يفتقر إلى المراجع والمصادر الدقيقة فجلها عبارة عن مقالات وتقارير منشورة، هذا وان وجدت فإن تفتقر للغة الأرقام والإحصائيات الدقيقة من ناحية أخرى، يجمع هذا البحث بين متغيرين أساسيين هما التنمية المحلية والفساد الإداري، لذلك كان لازما علينا أن نحصر المراجع التي نجمعها في هذا الموضوع فقط دون التطرق إلى الفساد الاقتصادي أو السياسي، وإن أشرنا إليه فهو من باب الإضافة فقط وليس التحليل.

مصطلحات الدراسة

- **الفساد:** هو سوء استخدام المنصب لغايات شخصية ويشمل الرشوة والابتزاز، وهنا يدخل في العملية طرفان أو أكثر وقد يكون فرديا ويتجسد الأخير في حالة الأعمال المحظورة كالاحتيال والاختلاس والمحسوبية واستغلال النفوذ وكذلك استغلال مال التعجيل.كما ينظر للفساد على أنه انحراف عن الواجبات الرسميـة لمنصـب عام بالتعيين أو الانتخـاب لأجـل الحصـول علـى مكاسـب تتعلق بالثـروة أو المكانة.

- **التنمية:**هي عملية ديناميكية وتفاعل وتكامل بين الدولة والمؤسسات والأفراد ،تعتبر التنمية عملية شاملة ومستمرة، مخططة، استثمارية، مسؤولية إدارية هادفة إلى الرفاهية وكذا استعملنا هذا المنهج يتقصي كل من التطور التاريخي لمفهومي الفساد الإداري والتنمية المحلية نجاح عملية التنمية يعتمد على كفاءة الجهاز الإداري للدولة.

الفصل الأول

الإطار الابستمولوجي للفساد الاداري

مقدمة الفصل الأول

لا يختلف اثنان على كون الفساد ظاهرة مرفوضة من قبل الجميع والتي انتشرت في المجتمع الجزائري وتصب على مستوي المؤسسات مهما كانت طبيعتها، والجدير بالذكر أن من يمارس هذا نوع من الآفة الفساد الإداري هم أناس يختلفون من حيث طبقات المجتمع ومستويات تعتبر ظاهرة الفساد الإداري آفة مجتمعية فتاكة وهي قديمة ومخضرمة وجدت في كل العصور، وفي كل المجتمعات، الغنية والفقيرة، المتعلمة والأمية، القوية والضعيفة، وحتى يومنا هذا ، كما إن تفشي الفساد الإداري و ممارسته هو من عدم الالتزامات الأخلاقية و انحراف استغلال سلطة الإغراض خاصة و دلك مما يولد أثار سلبية و صعب من وجود إدارة حكيمة و قادرة علي اتحاد القرارات الرشيدة لأنها تقف عقبة في سبيل التطور السليم والصحيح لتلك المجتمعات، وأن تفشيها في مؤسسات الدولة يعتبر من أشد العقبات خطورة في وجه الانتعاش الاقتصادي حيث انه يظهر في استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة أو الابتزاز أو المحاباة أو إهدار المال العام أو التلاعب فيه وسواء أكان ذلك مباشراً أم غير مباشر، وتنتج عنه أثار سيئة وهي تحويل الموارد والإمكانات الحقيقية من مصلحة الجميع إلى مصلحـة أشخاص حيث يتم تركيز المصلحة والثروة في يد فئة قليلة من المجتمع، وهذا ليس في صالح الدولة على المدى البعيد مما يولد مستقبلاً ذو أثار سيئة وضارة، مما يستدعي التطرق إلي الإطار المفاهيمي لهذه الظاهرة وبداية بتطور الفساد الإداري ومفهومه وأنواعه ومظاهره.

المبحث الأول: ماهية الفساد الإداري

يرتبط تحديد ماهية الفساد الإداري من خلال ضبط مفهوم وتطوره التاريخي مع ذكر معاييره وأنواعه والمظاهر التي يتجلي فيها الفساد الإداري.

المطلب الأول الفساد الإداري وتطوره التاريخي

في هذا المطلب سنتناول المفاهيم الفساد الإداري ولكن قبل دلك نحاول إبراز التطور التاريخي للفساد وأهم معاييره انتقلا إلي مفاهيمه المتعددة.

- **التطور التاريخي للفساد الإداري :**

في هذا الجزء نبرز السيرورة التاريخية للفساد الإداري وتطوره عبر العصور.

الفساد في العصر القديم :

لقد أشار ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي إلي الفساد ووصفه في [1]مقولة: "بأنه العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها وانتهابها وأيديهم ذاهب أمالهم في اكتسابها وتحصيلها وانقبضت أيديهم عن السعي في ذلك وعلي قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب".

[1] لؤي اديب سليمان العيسي، **الفساد الاداري والبطالة**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الاردن، ط2009 ص 17.

ومن المعلوم اليوم انه لا توجد دولة في العالم لا تتعرض إلي أشكال الفساد من قبل إلا تختلف الدول من حيث موقع الفساد وفي حجمه ومستوي انتشاره ودرجة حساسية المجتمع له وأسلوب التعامل معه في كشفه وفضحه ومعاقبة مرتكبيه.[1]

إن التسلسل التاريخي لهذه الظاهرة لم يعرف تاريخا محددا ودقيقا لنشوءها، بل يمكن القول قد نشئت مع بداية الخلق على الأرض حيث رويا لنا عن ولدي "ادم على السلام" قصة هابيل وقابيل على نشوء هذه الآفة مند ذلك الزمن.[2]

إن الأقوام التي استوطنت ارض العراق والتي تبرز الشواهد التاريخية أنها أولي الحضارات في العالم، إذ عرفت ظاهرة الفساد كم أشار عليها **(كريمر 1975)** : في العراق أشارت إلي جرائم هده الظاهرة في القوانين التي عرفتها " **أوروك واورنمو" في** الالواح السومرية.[3]

كما عثر على مجموعة من الوثائق التي أشارا إليها **(الفارابي 1973)** ،يعود تاريخها إلي الآلف الثالث من القرن الميلادي تبين أن **(المحكمة الملكية)** أنداك كانت تنظر في القضايا الفساد مثل استغلال النفوذ واستغلال الوظيفة العامة والقبول الرشوة وإنكار العدالة، حتى إن القرارات الحكم في الجرائم مثل هذه كانت تصل إلي حد[4] الإعدام.

---

[1] عبد العالي حاجة، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر**، اطروحة لنيل شهادة دكتورة في العلوم القانونية، ص24.

[2] عز الدين بن تركي، **حوكمة الشريكات كالية للحد من الفساد المالي والفساد الاداري**، عنوان المداخلة الفساد الاداري اسبابه واثاره، ملتقي وطني يوم 06-07 2012 ص 03.

[3] لؤي أديب سليمان العيسي، المرجع السابق، ص 18.

[4] **عبد العال حاجة**، المرجع نفسه، ص24.

يقدم **حمو رابي** ملك بابل صاحب التشريعات المهمة في تاريخ الإنسانية والتي عرفت **بشريعة حمو رابي** والذي قد أشار إلي جريمة الرشوة، حيث شدد على إحضار طالب الرشوة أمامه ليقاضيه بنفسه والأمر الذي يدل على عزيمة هذا الملك على اجتثاث هذه الآفة ومكافحتها.

أما مصر فنلاحظ أنها أشارت إلي وصايا وتنبؤات في تنظيم الإدارة والعلاقات السليمة في الحكم فمثلا ما جاء به **(التشريع حور محب)**، وإغريق فكانت اهتمامهم بآفة الفساد حد الحكماء السبعة في إغريق على انه حدده "**سولون** " في تشريعاته والتي أطلق علىها قانون "اتيكا" إذ قال قواعد لإرشاد موظفي الدولة وضبط عملهم الإداري وبادرا في إدخال قيمة المساواة الاجتماعية ليسود العدل بين الأغنياء والفقراء ودالك إيمانا بتكريس القانون والقضاء على الفساد.

أما في الصين القديمة، كان الموظفون يمنحون علاوة يطلق غليها ""**يانغ لين**"" وتعني الحد من الفساد، والفكر السياسي لدي"" **كونفوشيوس** ""قد شخص آفة الفساد في كتابه "" **التعليم اكبر**"" قد ارجع أسباب الفساد نسبة الحروب وإلي فساد في الحكم والذي مرده إلي الفساد الأسر وإغفال الأشخاص تقويم نفوسهم. وفي كتاب العقيد الإسلامية[1] فهو يري إن الحكم لا يصلح إلا بالأشخاص الصالحين والوزارة الصالحة التي توزع الثروات بين الناس على أوسع نطاق ويشير إلي لأخطار الفساد في مقولة له "ان التركيز الثروة يؤدي إلي تشتت الشعب[2].

الفساد في العصور الوسطي

حضي الفساد باهتمام بالغ من قبل الفلاسفة، إذ اتسع نطاق الفساد بجميع صوره ومظاهره في العصور الوسطي ،كما إن هذه الفترة شخصت الفساد في بعض من أمثلة الفساد التي وقعت في هذا العصر، ففي انجلترا كان حكم عائلة (**أل ستيوارت** عام 1660)، ظهرت عدة آليات الفساد لتؤثر على

[1] لؤي أديب سليمان العيسي، المرجع السابق، ص19.

[2] لؤي أديب سليمان العيسي، المرجع نفسه، ص20.

أعضاء البرلمان من اجل تحقيق منفعة خاصة وذلك من جلب وضم العدد الهائل من أصوات بجانبهم كما إن بقي هذا أسلوب متبع حتى في القرن التاسع عشر.

ويجب إشارة إن الفساد كان منتشر بشكل واضح في كل من انجلترا وايرلندا ودلك بشراء المناصب المرموقة في المجتمعات في فترة من القرن الثامن عشر إلا تمت مهاجمة هؤلاء الرجال لهذه أساليب من الفساد[1].

الفساد في العصر الحديث

شهدت في القرن العشر عدة فضائح من الفساد، فكانت أمريكا محط أنظار في العالم إذ ساهمت بشكل ملحوظ في ازدياد الفساد ،بحيث تم استيلاء على أراضي بدون حق كما ظهرت فئة من الصناعيين والمهندسين والمتخصصين في استخدام الفساد لتحقيق وتمرير مصالحهم شخصية.

علما أن الولايات المتحدة تاريخها حافل بقضايا الفساد ،مع بداية القرن العشريين بدأت تظهر أصوات منادية بضرورة التدخل لمكافحته وما ناول من طرح الفساد كإشكالية هما لصحفي **(Lincoln Steffens)** والاستاد الجامعي) **(Henry.J Ford)**.

وفي عام **1902** قام **Steffens** بإجراءات وتحقيقات على انتشار الفساد في عدة من المدن كبري بولايات المتحدة، فاد واجه صعوبات في علاجه، وفي عام 1904 نشر كتابه.[2]

فان الولايات المتحدة الأمريكية قد عرفت الكثير من الفضائح الفساد بدا في مجال الحملات الانتخابية الفساد السياسي، غير إن النقطة التي أفاضت با ألكاس هي فضيحة التجسس السياسي للرئيس

[1] عبد العلي حاجة، المرجع السابق، ص 26.

[1] عز الدين بن تركي، **حوكمة الشركات كإلية للحد الفساد المالي والإداري**، ص04.

[2] لؤي أديب سليمان العيسي، المرجع السابق، ص 24.

نيكسون ضد معارضة وإخفاء مساهمات كبيرة وضخمة وغير شرعية التي أجبرته على تخلي من منصبه كرئيس الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

المطلب الثاني: معايير الفساد الإداري

إن الفساد يعتبر بمرض خبيث يصيب جل المجتمعات بما فيها المتقدمة والنامية، ومن هذا الاتجاه نحاول العرض معايير مختلفة إلي وهي:

المعيار الأول : المعيار القيمي

ضمن هذا الاتجاه يعتبر الفساد الإداري الخروج عن القيم السائدة في المجتمع داخل الإطار الوظيفي باعتبار هذه القيم مما يجب التحلي والالتزام بها، وقد يكون هذا الانحراف تحقيق مصلحة خاصة

كما يؤكد ذلك القيم المعايير الأخلاقية والدنية التي تحارب الفساد وتعده مرضا فرديا، فقد صاغ **قاموس وبستر (webster)**المعيار عرفه على انه أضعاف أو فساد الاستقامة والفضيلة أو المبادئ الخلقية أو الحث على العمل الخاطئ بواسطة الرشوة أو الوسائل غير القانونية الأخرى. [2]

وأيضا ما جاء به الدكتور **عاصم الاعرجي** في كتابه "" **حول النظريات التطوير والتنمية الإدارية**"" بأنه القصور ألقيمي عند الأفراد الذي يجعلهم غير قادريين على تقديم إلا التزامات الذاتية المجردة تخدم المصلحة العامة.[3]

---

[1] محمود محمد معابرة، **الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2011م – 1432 ص 92.

[2] عبد العالي الحاجة، المرجع نفسه ، ص 30.

[3] عاصم الاعرجي، **نظريات التطوير التنمية الإدارية**، مطبعة التعليم العالي، 1988، ص 43.

الانتقادات التي وجهت إلي المعيار القيمي بأنه معيار ذاتي ونسبي وليس ثابت إضافة إلي انه صعب التحقيق منه.[1]

المعيار الثاني :المعيار المصلحي

يؤكد المعيار ألمصلحي على إن الفساد سلوكا صار بالمصلحة العامة ويتضمن تحويل المصلحة العامة لتحقيق منافع ذاتية ويتمحور هذا الاتجاه حول معني واحد وهو إساءة استخدام المنصب العام أو السلطات لتحقيق منفعة الخاصة [2].

وفي هذا السياق يعرفه ""كوبر **kuper** "" الذي أعطي تعريف الفساد الإداري بأنه سوء استخدام الوظيفة العامة أو السلطة للحصول على مكاسب شخصية أو منفعة ذاتية غير شرعية.

وعرفه أيضا مايكل **كلارك Clark** على إن الفساد الإداري إساءة استعمال الوظيفة الإدارية للحصول على منافع شخصية.

وولسن ودامينيا Wilson andamania جاء بتعريف للفساد الإداري بأنه استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة،[3] ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذا المعيار سوء استخدام الوظيفة وليس هناك تعريف محدد ودقيق لمفهوم المصلحة العامة وانه يحقق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة إذ ابرز "**شورا تر**"**Ac schwartz** " **إن المصلحة العامة أمر خطير كونه يؤدي إلي تدرع الموظف في كل مرة** عند تحقيق مصالحه الشخصية انه كان ينبغي المصلحة العامة.

[1] محمود محمد معابرة، المرجع نفسه، ص 92.

[2] حسين مذكور **الرشوة في الفقه الإسلامي مقارنة بالقانون**، دار النهضة العربية مصر 1948، ص 36.

[3] بودليو سليم، **الوقاية من الفساد ومكافحته في القانون الجزائري أعمال الملتقي الدولي حول الحكم الراشد في الفساد الإداري**، يومي 8-9 افريل، جامعة، سطيف 2007 ص 12.

المعيار الثالث: المعيار القانوني التشريعي

أنصار هذا الاتجاه يركز على إن الفساد هو سلوك المنطوي الذي ينتهك القواعد والقوانين الرسمية داخل النظام السياسي التي يقرضها المواطن.

إن هذا المعيار الوحيد الذي وضع القوانين التشريعية للحكم على الفساد الإداري ويعرفه هذا المعيار على أنه سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام بسبب مكاسب شخصية أو القرابة عائلية أو عصبية خاصة مالية أو لمكانة خاصة.

ويعرفه الاعرجي على إن السلوك المنحرف عن الالتزامات الرسمية ومجابات لاعتبارها خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية وارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارها شخصية.

وعرفه البنك الدولي للفساد بالاستغلال المقصود لتحريف التطبيق المخول للقوانين والقواعد والأنظمة الواجب مراعاتها.[1]

لانتقادات هذا المعيار على حسب التعاريف للفساد ولك إعطائها منهجية واضحة لفساد إلا انه انتقد بجمود القانون وتحديد شرعيته كما انه يعد الامتناع عن تطبيق القانون بهدف تحقيق منفعة خاصة وإنما التشريعات القانونية تعد نسبية وتختلف من مجتمع إلي أخر ،هده الانتقادات دفعت منظمة الشفافية الدولية إلي تصنيف الفساد الإداري إلي نوعين :

أولهما: ناتج عن خرق القانون.

والثاني: ناتج عن ممارسة القانون ولكن بطريقة يقصد منها تحقيق النفع الخاص.

[1] عاصم الأعرجي، **نظريات التطوير التنمية الإدارية**، مطبعة التعليم العالي 1988 ص 55.

المعيار الرابع : معيار الرأي العام

يركز معيار الرأي العام في وصفه للفساد على إن نتيجة مجموعة من الاختلافات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع وعلي هذا فانه تم كشف على مظاهر وأسباب الفساد داخل المجتمع.

حيث قسم(**هايد نهايمر**) لفساد إلي ثلاث أنواع وهي :

أولا الفساد الأسود : يشير إلي سلوك الذي يقضي باتفاق من قبل الجمهور على اعتباره سلوك فاسد وينبغي نبده ومعاقبة مرتكبه

ثانيا الفساد الأبيض: ويعني اتفاق الجمهور والموظفين العاملين ودلك تحكمهم مجموعة من القوانين والقيود التي تعاقب الذي يتجاوز القانون ومعاقبة مرتكبيه إلا انه ينظر إلي القيم الأساسية للمجتمع فانه بتالي الذي ستتبعها بالرفض

ثالثا الفساد الرمادي: وهو الفساد الذي لا يتفق عليه أطراف معينة على القيام به ويري البعض إن ارتكبيه يبقي في الرأي المجتمع غامضا متردد في ذلك. [1]

كما يعتبر هذا المعيار من المعايير الحديثة وجاء للإزالة انتقادات التي وجهت إلي تعاريف سابقة ومن اجل الوصول إلي تعريف محدد للفساد الإداري يجب معرفية مجموعة من مضامين وهي كالأتي:

- ✓ سلوك غير سوي ومخالف للقانون واللوائح والنظام والتعليمات غير منسجم مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع.
- ✓ إن الفاعل الموظف العام بالحكومة أو الشريكات قطاع الأعمال.

[1] محمود محمد معابرة، المرجع السابق، ص 95-96.

- ✓ إن العمل ناتج عن سوء استخدام المنصب العام أو استغلاله بهدف خدمة أغراض خاصة أو تحقيق منافع شخصية مادية ومعنوية.
- ✓ إن الفساد الإداري من الممكن إن يحصل على مستوي الفرد كما يمكن إن يحصل على مستوي الجماعة.
- ✓ خطر الفساد الإداري يؤدي إلى الحلق الضرر بالمصلحة العامة.

ووفقا لهذا يمكن تعريف الفساد الإداري حسب الرأي العام بأنه السلوك ينحرف فيه الموظف العام ومن كلف بخدمة عامة وفي حكمها عن معايير وأخلاقيات الوظيفية العامة والقيم الاجتماعية الهدف الحصول على المنفعة الذاتية على حساب المصلحة العامة.[1]

المطلب الثالث : مفهوم الفساد الإداري

لا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات قديمها وحديثها من مظاهر الفساد الإداري بما فيها مجتمع الإسلام على الرغم من الطهر والعفاف والعفة والنقاء التي ميزت الفكر الإسلامي على مر العصور والأزمنة.

كما إن الفساد الإداري حضي بقدر واسع ممن اهتمام في مجال البحث لدي الباحثين والأكاديميين المختصين فجعلوا له الأطر والنظريات من اجل تكريس في مكافحته، وإذ تعددت تعاريفه وتنوعت كما جاء في تفسير علمي الذي الجر **سنة 1973**.[2]

تعريف الفساد الإداري اللغة :(فسد) الشيء، (يفسد) بالضم، (فسادا) فهو فاسدا، و(أفسده ففسد) والمفسدة هي ضد المصلحة.

[1] عبد العالي حاجة، المرجع السابق، ص 57.

[2] مفتاح صالح، **معايير الفساد الإداري والمالي أسبابه ومظاهره ومؤشرات قياسه**، الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية حد من الفساد الإداري والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012، ص 17.

والفساد: يعني أخد المال ظلما، أو يعني التلف والعطب يراد به لغويا الجدب والقحط ويراد بالمفرد منه أيضا الدليل العضوي للمادة بتحلل الجراثيم.

كذلك الفساد في اللغة الفرنسية : الذي تعددت معانيه في اختلاف دلالاته واستعمالاته إذ يرد بمعني كلمة الرشوة.

Moyense de corropre un gue ، تحريفا لنص، **changement tvicieux dans les texte**، أو تشويها للحقيقة، **de la verite** Déparavationأو تحريف لعقد **Denaturation du contrat**، أو قد يرد بمعني الجور والاضطهاد **oppression**، أو ضلم الوضع Ingustice أو التخريب والتدمير والتلف و**Déstruction** والانحلال والتعفن **putvefaction** كما قد يعني السرقة والاختلاس Volerie والابتزاز **Extortion** والإسراف والتبديد **Extravagance**، أو خرق القوانين **Violation des lois**[1]، أو اغتصاب سلطة **tyrannie**.

أما الفساد في اللغة الانجليزية : كم يقصد به في القاموس **Oxforfd** تدهور القيم الأخلاقية **Immoral** في المجتمع أو الداغ الفرد أو تضيع الأمانة والغش **Dishonesty** ودلك سبب استعمال الرشوة [2] **Because of taking bribes**.

والصندوق النقدي الدولي : عرفه على انه استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة أو الابتزاز أو محاباة أو إهدار المال العام والتلاعب به.

و**المنظمة الشفافية** : عرفته كذلك بأنه كل عمل يتضمن سواء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة.

[1] عبد العالي حاجة، المرجع السابق، ص30.

[2] لؤي اديب سليمان العيسي، المرجع السابق، ص 28.

أما البنك الدولي :ا قد عرفه بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص وذلك عندما يقوم الموظف بقبول طلب أو ابتزاز أو رشوة في تسهيل إجراء أو مناقصة العامة.[1]

الفساد في القرآن الكريم :

لقد تناول القرآن جانب الفساد، وتعددن الآيات التي تذكر لفظ الفساد، ويذكر أن الانطباع الأول الذي تبادر عند الملائكة حينما خلق الله آدم، وأخبرهم أنه جاعل في الأرض خليفة كان استفهاما استغرابيا عن إنشاء هذا المخلوق الجديد، وذلك بقولهم : **{ قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء}** (البقرة: 30)، ومعنى ذلك بأن الأرض كانت مكانا يسوده الاطمئنان والسلام والهدوء لا فساد فيها ولا خراب ولا تجاوز ولا تعدٍ حتى كان هذا المخلوق المكرّم عند الله هو مبدأ الفساد وسفك الدماء، وكان الرد الرباني على هذا الاستغراب الملائكي: **{ قال إني أعلم ما لا تعلمون }** (البقرة: 30)، إشارة إلى سر في هذا المخلوق وحكمه في وجوده على الأرض وطبيعته ومسيرته وتكامله فيها، ولعل في الجواب الإلهي للملائكة إقرارا بهذا الجانب في الظاهرة الإنسانية وكأن الفساد وسفك الدماء ملازمان لطبيعة الإنسان بما يملكه من قدرة على الاختيار والإرادة والتجاوز : **{ إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا} (الدهر**:3)[2].

ومما سبق نخرج بحقيقة أن الفساد ظاهرة إنسانية تحكمها قوانين الإنسان فردا ومجتمعا، وأن ما يقابل هذه الظاهرة هو الصلاح والإصلاح وأن حركة التضاد الموجودة بين هاتين الظاهرتين هي من العوامل التي تحكم مسيرة الأمم على الأرض ومن ثم تحكم مسيرة الإنسان ونهاية الأرض : **{ ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون } (الأنبياء : 105)**[3]

---

[1] بوشريط محمد، **الفساد الإداري وأثره علي التنمية في الجزائر**، كلية الحقوق السياسية بسعيدة، مذكرة ماستر 2015 ص 35.

[2] حسين مذكور، المرجع السابق، ص 33.

[3] عبد العلي حاجة، المرجع نفسه، ص 34

كما ورد ألفاظ الفساد المطلقة غير المقيدة كقوله تعالي ": ""الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله زدناهم العذاب بما كانوا يفسدون."" (**النحل اية** 88 [1])

كما ورد اللفظ الفساد في وصف كثير من أمم والأقوام الأشخاص هم :

بنو إسرائيل : قال الله تعالي :"" وقضينا إلي بني إسرائيل في الكتاب لتفسدن في الأرض ولتعلن علو كبير"" (الإسراء الآية 04 .)

وقال تعالى أيضا "ويسعون في الأرض فسدا والله لا يحب المفسدين" (المائدة الآية 64).

يأجوج ومأجوج : بقول الله العلي الحكيم سبحانه وتعالى "إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض" (الكهف الآية 94)"

المنافقون : وقال الله العزيز الحكيم عنهم : " إلا أنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون" (البقرة الآية 12).

كما وصف الله تعالي كثيرا من أقوام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بالمفسدين مثل قوم لوط وشعيب عليهما الصلاة والسلام وفرعون وقارون [2]

مدلول مصطلح الفساد في السنة النبوية

إذ وردت أحاديث نبوية كثيرة في الفساد والمفسدين والنهي والتحذير منهما والملاحظ أن المعني الفساد في السنة النبوية المطهرة جاء ليدل على نفس المعاني التي دل عليها القران الكريم ومنها:

1. **تلف الشيء وذهاب نفعه** :وهذا **لقوله صلي الله عليه وسلم** : "إلا إن في الجسد كله مضغة إذ صلحت صلح الجسد كله وإذ فسدت فسد الجسد كله إلا وهي القلب".

[1] ابراهيم زياني، **محور الاصلاح الاداري نحو الفاعلية جديدة لقضايا الادارة العامة**، **مجلة** الشؤون الإدارية 1985 ص23.

[2] عبد العلي حاجة، المرجع السابق، ص 16.

2. **تغير الحال إلي غير صلاح : كقوله صلي الله علىه وسلم** المستمسك بسنتي عند فساد أمتي له اجر شهيد ،ففساد الأمة هو التغير ها إلي غير صلاح.

3. **فساد ذات البين : قال صلي الله علىه وسلم** شر الناس ثلاثة متكبر على والديه ويحقرهما ورجل يسعي فساد بين الناس بالكذب حتى يتباغضوا ويتباعدوا

ثانيا: مفهوم الفساد الإداري اصطلاحا

يمكن شرح المفهوم من عدة جوانب، وقد نقدم الفساد الإداري في الاصطلاح الشرعي وهو كل المعاصي والمخالفات في الأحكام الشريعة الإسلامية.

من الجانب الإداري قولنا الموظف العام سلوك ينحرف فيه الموظف العام عن معايير الأخلاقيات الوظيفة العامة والقيم الاجتماعية بهدف الحصول على منفعة شخصية أو فئوية على مصلحة العامة. [1]

يقصد بالفساد الإداري وجود الخلل في الأداء نتيجة الخطأ والنسيان وإتباع الشهوات والزلل والانحراف عن الطريق المستقيم، أن الفساد هو: " سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة " والفساد الإداري يحتوي على قدر من الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الإداري المناط بالشخص، غير أن ثمة انحرافا إداريا يتجاوز فيه الموظف القانون وسلطاته الممنوحة دون قصد سيء بسبب الإهمال واللامبالاة، وهذا الانحراف لا يرقى إلى مستوى الفساد الإداري لكنه انحراف يعاقب عليه القانون وقد يؤدي في النهاية إذا لم يعالج إلى فساد إداري.[2]

---

[1] محمود محمد معابرة ، المرجع السابق، ص 98- 99.

[2] خليفة عبد الله السيف، **متى نرى آلية صحيحة لمحاربة الفساد**،-http://www.alwatan.com.sa/daily/2002 10-19/resders.htm

الفساد الإداري:

ويتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي من خلال المنظمة والتي تصدر من الموظف العام إثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروع.[1]

[1] مصطفى الفقى، **الفساد الإداري والمالي بين السياسات والإجراءات**، http://www.cipe-egypt.org/articles/art0900.htm

المبحث الثاني : أبعاد الفساد الإداري

ارتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بصفة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع.

المطلب الأول: أنواع الفساد الإداري

ينقسم الفساد الإداري إلي أربع عناصر وهي كالأتي :

أولا :الانحرافات التنظيمية : وهي تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهمات وظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل ومن أهمها:

- عدم احترام العمل ومن صور دلك التأخر في الحضور صباحا الخروج في الوقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي.
- امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه ومن صور دلك رفض الموظف أداء العمل المكلف به عدم القيام بالعمل على وجه الصحيح التأخر في أداء العمل.
- التراخي ومن دلك الكسل الرغبة في الحصول على اكبر اجر مقابل اقل جهد تنفيذ الحد الادني من العمل.
- عدم التزام با ومر وتعليمات الرؤساء مثالا العدوانية نحو الرئيس عدم الطاعة أوامر الرئيس البحث عن المنافذ والأعذار لعدم تنفيذ أوامر الرئيس.

- السلمية من حيث الامبالات عدم إبداء الرأي عدم الميل إلي التجديد والتطوير والابتكار العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات الانعزالية عدم الرغبة في التعاون عدم التشجيع الممل الجماعي تجنيب الاتصال بالأفراد.
- عدم تحمل المسؤولية ومن حيث دلك تحويل الأوراق من المستوي إداري وأخر التهرب من الإمضاءات والتوقيعات لعدم تحمل المسؤولية.
- إفشاء أسرار العمل.

ثانيا : الانحرافات السلوكية

يقصد بها تلك المخلفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بمكسبه الشخصي وتصرفه ومن أهمها:

- عدم المحافظة على كرامة الوظيفة ومن حيث دلك ارتكاب الموظف بفعل مخل بالحياء في العمل كإستعمال المخدرات أو التوريط من الجرائم أخلاقية.
- سوء استعمال السلطة من صور دلك كتقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسئولين ما يطلب منهم.[1]
- المحسوبية ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج.
- الوساطة فيستمل بعض الموظفين الوساطة شكلا من أشكال تبادل المصالح.

[1] هاشم حمدي رضا، **الإصلاح الإداري**، عمان دار الراية للنشر، الطبعة الأولي، سنة 2011 م – 1432 ه ص 92 – 93.

ثالثا الانحرافات المالية :

يقصد بها تلك المخلفات المالية والإدارية التي تصل بسير العم المنوط بالموظف وتنحصر هذه المخلفات كالتالي:

أ- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة.

ب-فرض المغارم وتعني قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته الانتفاع من الأعمال الموكلة إليه.

ت- الإسراف في استخدام المال العام من صوره تبديد الأموال العامة في الانفاق على الأبنية والأثاث والمبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية، إقامة الحفلات والدعايات بدمج على الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجالات في مناسبات التهاني والتعازي والتوديع.

المطلب الثاني : مظاهر الفساد الإداري

تتعدد مظاهر الفساد الإداري في الجزائر ويمكن حصرها فيما يلي[1]:

الرشوة: تعني اتجار الموظف العام بإعمال الوظيفة أو الخدمة التي يعهد إليه بالقيام بها للصالح العام ودلك تحقيق مصلحة خاصة له ونجد من صور الرشوة في الجزائر قضية 26 مليار دولار في الفضيحة التي هزت كيان المجتمع الجزائري بداية التسعينات.

جريمة الاختلاس وجريمة التبديد:

الاختلاس هو أخد الأموال الموضوعية تحت يد الجاني بنية تملكها أو حصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق بشكل سري تحت مسميات مختلفة...

[1] فارس رشيد البياني، الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجية والخدمية في علم الاجتماع الانحراف والجريمة، دراسة ميدانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص 201.

جريمة التبديد:

هو التصرف في الشيء بأي وجه من أوجه التصرفات كاستخدام السيارات الحكومية للأغراض الخاصة ومن صور الاختلاس والتبديد في الجزائر قصية الخليفة والتي سميت بفصيحة القرن فضيحة البنك التجاري والصناعي فالعبث بالمال العام قد تجاوز كل المستويات وأصبح يهدد كل شيء بما في ذلك النظام السياسي..

الوساطة والمحسوبية:

يتمثل الجانب الايجابي في كونه نوع من التعاون والتآزر بقصد تحقيق مطلب مشروع، أما وجهها السلبي فتمثل أبشع أنواع التميز والطبقة والعنصرية، وتكون بالتوسيط بمقابل قصد الوصول إلى حق من اجل تجاوز حقوق الآخرين على حساب الخدمة العامة، وترجع إلي الهياكل القبائلية والنظام العشائري.[1]

استغلال النفوذ:

استغلال النفوذ يوحي إلي صاحب الحاجة إن السلطات العامة لا يتصرف وفق القانون، وإنما يتصرف تحت سطوة ماله من نفوذ فهو يستعمل نفوذه لشراء الغير المشروع، وهي الجريمة الرشوة إلا إن جريمة الرشوة تتحقق من طلب الموظف أو استجابة لغرض مقابل قيامه بعمل من أعمال وظيفته، في حين جريمة استغلال النفوذ حيث يستغل الشخص نفوذه لدي احدي المصالح العمومية لتمكين غيرة من حصول على الفائدة.

[1] ابو دية احمد، **الفساد وسيلة وآليات مكافحته**، فلسطين : منشورات الإتلاف من، اجل النزاهة والمسائلة أمان، 2004. ص 44.

الابتزاز:

الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفته الشخص المتصف بالفساد.[1]

المطلب الثالث: أسباب الفساد الإداري

إن انتشار ظاهرة الفساد الإداري يعكس ضعف المنظومة الاقتصادية والسياسية والقانونية للدول باعتبار أن ممارسي الفساد يحاولون دائما إخفائه عن أعين المسئولين وهذا راجع لعدة أسباب تجعل المرتكبين لهذه الأفعال يقدمون على مداولة وتنفيذ هذه الظاهرة

أولا :الأسباب الاجتماعية

حيث تؤدي القيم الثقافية السائدة في بعض المجتمعات دور بارزا في ترسيخ ظاهرة الفساد وذلك بعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدانية في النفوس، فالتنشئة الاجتماعية الطويلة قيما أو أعرافا تعتبر قاعدة انطلاق للسلوك التنظيمي للأفراد إذ تؤثر على تفكير أفراد الجهاز الإداري وسلوكياتهم ومن تم تأثير على عملية اتخاذ القرار.

ووفقا للمدخل الاجتماعي فان الثنائية من القيم هي القيم الاجتماعية التي تشمل رغبات الجماعات والعادات والتقاليد والقيم سبب في الخلفيات التي تقف وراء ظاهرة الفساد، تتمثل بوجود التنظيمية الرسمية التي تشمل رغبات وتوقعات المؤسسات حول أداء وسلوك الموظفين والتعارض الموجود بين هذه القيم الذي يؤثر في سلوك الفرد وأدائه في النهاية إلى تغليب القيم الاجتماعية[2]

[1] مطر عصام عبد الفتاح، **الفساد الإداري وماهيته، أسبابه، مظاهره**، الإسكندرية :دار الجامعية،2011 ص 26

[2] عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة،مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ص87.

ثانيا :أسباب سياسية

حيث يؤثر ضعف المؤسسات الذي تعاني منه غالبية البلدان النامية بطغيان العامل الشخصي في الحياة السياسية أو ضعف التنظيمات الوسيطة من أحزاب وجماعات ومصالح في تفشي ظاهرة الفساد واستمراره يؤثر عدم التكامل والاندماج بين فئات المجتمع بسبب التفاوت الاجتماعي بينهم إلى ضعف مشاعر الانتماء وتغليب المصالح الخاصة عن المصلحة العامة1 و لا تختلف الحال في تفشي ظاهرة البيروقراطية الحكومية والمغالاة في مركزية الإدارة الحكومية، وتختلف الحال في تفشي ظاهرة البيروقراطية الحكومية والمغالاة في مركزية الإدارة الحكومية، وضعف أداء السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية فضلا عن ضعف الأجهزة الرقابية المختصة في كشف الفساد، ونقص الكفاءة وغياب حرية الإعلام الحر، وعدم السماح لها أو للموطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزراء ومؤسسات العامة وكذلك ضعف دور المؤسسات المجتمع المدني المؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها في عملها، إذ يلعب كل هذا دورا مهما في انتشار الفساد الإداري.[1]

ثالثا :الأسباب الاقتصادية

حيث يلعب الجانب الاقتصادية للفرد والمجتمع على حد سواء المتمثل في الفقر والعوز وتدني مرتبات الموظفين وارتباطها بالأسعار أو عدم ارتباطها دورا مهما في انتشار الفساد الإداري، كما تلعب المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول الكبرى دورا بارزا في السيطرة على الدول النامية كي تسير في فلكها حيث أن غالبية المساعدات والمعونات المقدمة إن لم تكن جميعها ترد في النهاية لخدمة الدول المانحة لتلك المساعدات مما يؤثر سلبا على القرار السيادي للدولة الممنوحة للمساعدة، كما ويلعب ارتفاع

[1] بومدين طاشمة، **التنمية الإدارية مدخل بديل الإصلاح والتمكين للتنمية السياسية في الجزائر**، *http//hamza.stif.yahoo7 ص 62.

معدلات البطالة بنوعيها (المقنعة وغير المقنعة) واستمرارية والكساد الاقتصادي وما يسببه من اختلال في ميزان القوى الاجتماعية وقصور دور الدولة في إعادة توزيع الثروة القومية وتشكيل التعددية الطبقية دورا مهما في انتشار الفساد، إذ أن تحديد قدرة الدولة على تحقيق الفعالية الاقتصادية من عدالة في توزيع الثروة والدخل القومي وتوفير مستوى متقدم من الرفاه المعيشي لأفرادها، هو المعيار الأول في الحكم على مدى تفاقم أو تقليص أسباب انتشار الفساد الإداري واختلاف آلياته وتعدد أثاره.[1]

رابعا: أسباب قانونية وإدارية

إن من أهم عوامل انتشار الفساد في الدولة النامية عدم وجود قوانين رادعة للفساد إنما المقصود هو القدرة على تنفيذ الفعال لها وما ينطوي على ذلك من إجراءات تفرض على مخالفتها كما أن كثرة القوانين وتعددها كوسيلة لإزالة الفساد الإداري وعدم ارتباط هذه القوانين بنظام الأخلاق العامة والمعرفة بها يزيد من انتشار الفساد فضلا عن أن الثغرات القانونية الناتجة عن غموض التفسيرات وعدم وضوح النصوص القانونية والاختلاف في النص القانوني من دولة لأخرى أو حتى من منظمة إلى أخرى والاستثناءات القانونية تعطي الموظف فرصة التهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين، مما يؤدي ذلك إلى انتشار آليات الفساد الإداري، أما منال ناحية الإدارية، فان ضعف الإدارة وسوء التنظيم وعدم تحديد المسؤوليات وضعف الرقابة الإدارية وكثرة القيود[2] والإجراءات الإدارية الرسمية وغير الرسمية وطول الزمن المستغرق انجاز المعاملات في الجهاز الإداري والحصانة النسبية للمسئولين فيه من المساءلة والمحاسبة وتطبيق نظام العقوبات وشغل المناصب الوظيفية وموقع المسؤولية القيادية في الجهاز الإداري لفترة زمنية طويلة وفق معايير فردية وعلاقات شخصية وعدم الأخذ بنظرية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتمركز السلطات والصلاحيات الواسعة في قمة الهرم الإداري للجهاز العام وقصور التفويض للمستويات الأدنى وتعدد

[1] ابراهيم حسين توفيق، **الاقتصاد السياسي الإصلاح الاقتصادي ،القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية**، ص 62

[2] حمدي رضا هاشم، الإصلاح الإداري، ط1 عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2010، ص 54.

أجهزة الرقابة والتفتيش الإداري في مقابل ضعف في ممارستها الرقابة الداخلية أو الرقابة الوقائية لاكتشاف الانحراف وتصحيح الخطأ وتحول صغار الموظفين إلى عملاء لأصحاب السطوة والنفوذ من داخل الجهاز الإداري للدولة ومن خارجها، وتكون في مجموعها الإدارة الفاشلة التي تؤدي بدورها إلى الفساد الإداري.[1]

[1]زين الدين بلال أمين، ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية والشريع المقارن، ط1 ،.الإسكندرية :دار الفكر الجامعي، 2009ص 33

خلاصة واستنتاجات:

أصبح الفساد الإداري أكثر الظواهر الاجتماعية وأشدها خطورة على المجتمع، فلقد بات الفساد الإداري عيبا من عيوب التي توصم وحدات ومؤسسات وهيئات وأجهزة الدول الإدارية وعلى الأخص الدول ذات الأفكار الاشتراكية التي صارت فيها الدول تتدخل في العديد من أوجه والمجالات الأنشطة الخاصة بعدما كانت تمنع الدولة نسبها من التطرق لمثل هذه المجالات في ظل الأفكار والفلسفيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المتتبع لموضوع الفساد يدرك الخطورة البالغة لهذه الظاهرة، نظرا لامتدادها وتشعبها في الكثير من المجالات، وقد تعددت مفاهيم الفساد واختلفت بسبب التعقيد والتشابك الذي يطبعه، لذالك لاحظنا التباين في مفهوم الفساد، كلا حسب وجهت نظره، من المنظور الإسلامي، والقانوني، والسلوكي وغيرها من الآراء الأخرى.

كما لم يقدم المشرع الجزائري تعريفا فلسفيا للفساد، بل اقتصر تعريفه للفساد بأنه كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06 / 01 ولقد تعددت أنواع الفساد حسب عدة معايير منها حسب حجمه، وانتظامه، واتساعه ومجاله وغيرها، نتيجة لأسباب السياسية واقتصادية، واجتماعية وتشريعية وقانونية، جعلته يتجسد في عدة مظاهر كالمظاهر التنظيمية والسلوكية والمظاهر الجنائية والمالية.

الفصل الثاني

الإطار التأصلي للتنمية المحلية

مقدمة الفصل الثاني

جدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مفهوم التنمية المحلية والفاعل المحلي وما يقتضيانه من تمديد وتوسيع لنسبة المشاركة يعتبر من بين المفاهيم المركزية والبالغة الأهمية في الخطاب المهيمن اليوم، خطاب الفاعلين الدوليين الأساسيين وخطاب المؤسسات المالية الدولية التي تضطلع بأدوار طلائعي وحاسمة على مستوى التدبير الدولي للسياسة التنموية وللسياسات العمومية عبر ما تمنحه من قروض وما تصوغه من توجيهات أو تدخلات كانت مباشرة أو غير مباشرة. فقد احتلت ومازالت هذه المفاهيم حيزا جد مهم في هذا الخطاب وأضحت بمثابة الوصفة السحرية التي بإمكانها مواجهة كل أشكال الاختلال التهميش، الإقصاء، الفقر واللانمو، وضمان بالتالي نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي لمختلف الشرائح الاجتماعية على المستوى الوطني أو الدولي. إنه بتركيز زمن الحاكمة أو الهندسة الاجتماعية الذي يجعل من مشاركة كل الفاعلين في تدبير الشؤون العامة، سواء كانوا فاعلين منتمين إلى القطاع العمومي، أو إلى القطاع الشبه عمومي أو إلى القطاع الخاص، قاعدة أساسية لأي مشروعية يمكن الحديث عنها في هذا الصدد. إن هؤلاء جميعهم مطالبين بالتدخل في وضع وإعداد وتنفيذ برامج ومخططات السياسات العمومية، وخصوصا على مستوى تدبير الشؤون العامة المحلية لما تشكله من حلقة مركزية في سلسلة التنمية المندمجة والشمولية من وجهة النظر هذه .

إن الرفع من مستوى دخل الأفراد ورفاهيتهم ومن درجة التنمية في المناطق والمدن والجهات يمر إذن عبر تبني هذه الإستراتجية الجديدة ودفع كل المعنيين إلى المشاركة في ذلك، وخصوصا بالمجتمعات الثالثة المعنية أكثر بهذا التصور، بالنظر إلى حجمها الديموغرافي من جهة، وحجم المشاكل والقضايا المتراكمة التي لم تساعد هذه البلدان على الارتقاء بساكنتها من مستويات أدنى إلى مستويات أعلى في سلم التنمية الدولي من جهة أخرى.

المبحث الأول : ماهية التنمية المحلية

إن التنمية المحلية ركنا أساسيا في المجتمع، وهي المطلب أساسي لتحقيق العادلة والإنصاف وتحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم ولن تتحقق التنمية إلا بتطبيق جيد للامركزية حيث تعمل اللامركزية على إعطاء المحليات المرونة الكافية في توزيع استثماراتها المخصصة لكل محافظة على أنشطة والمشروعات الاستثمارية اللازمة، وقبل تعريف التنمية المحلية ،بجدر مبدئيا إلمام بأصلها المفاهيمي في علاقتها بالتنمية في حد ذاتها، ذلك أن محددات التعريف الخاص بالتنمية المحلية مرتبط ارتباطا فكريا وعضويا بالتنمية وعليه ما المقصود بالتنمية؟

المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية

مفهوم التنمية : من الناحية اللغوية يعني شيء واحد وهو التغير المرتبط بالزيادة في الشيء ما في وقت معين ويقصد به أيضا فمثلا في القاموس العربي يقيم التفرقة بين المصطلحين فالنمو الشيء

اصطلاحا : يتضمن معاني وأمور كثيرة تختلف باختلاف الأيدلوجية السائدة في المجتمعات وباختلاف تخصصات من يتناولوا بالدراسة والتحليل ومن هذا المنطلق يشير التقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من اجل التنمية إلي إن المسلم به عموما هو أن التنمية ليست مرادفه لمجرد النم ولكنها تتضمن اعتبارات أخري العديدة تتعلق أساس برفاهية الإنسان ومن هذا الاعتبارات ما هو ثقافي وما هو روحي وما هو مادي.[1]

كما أن التنمية في ابسط معانيها والتي يتم تعريفها على أنها عملية تغيير في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعي أساسا لرفع مستوي معيشة السكان في كافة الجوانب.

[1]– محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، قسم العلوم الساسية** 2013 2014، ص25.

تعريف المصطلح المحلية

تتميز التنمية ببعدها المحلي والذي يتركز على مفهوم الأقاليم والفضاءات الذي يعتمد على عدة عناصر ومنها :

- أ/ العنصر الجغرافي ويعني أي منطقة أو مدينة محددة جغرافيا بجبال وديان وغيرها.
- ب/ عنصر الهوية أو الانتماء والذي قد يتعارض مع الواقع الجغرافي توفير مجال فضاء ملائم تتداخل فيه مجموعة من العوامل والعناصر المتكاملة.
- ج/ عنصر إداري يعتمد على تقسيم إداري تقرره الدول والحكومات والذي يكون في بعض الأحيان غير عادل لأنه بني على اعتبارات غير موضوعية أساسية جهوية

من خلال هذا العناصر يمكن إعطاء مفهوما للمحلية بأنها تلك الفضاءات التي توجدها رابطة اجتماعية مكثفة علاقات بين أشخاص بممارسة ثقافية...الخ بقول إن مصطلح الأقاليم مصطلح مناسب لوصف هده الفضاءات التي توجد بها تعاونيات وهي فضاءات بتطور فيها الوعي الجماعي بالوحدة والتماسك.

بالنسبة مفهوم المحلية من حيث المعيار الإداري الذي يعتبر المحلي كل الناطق المعينة بطريقة إدارية والذي يعرف بالجزائر يتم بتقسيم الإداري والذي ينقسم تراب الجمهورية الجزائرية إلي الولايات ودوائر وبلديات والذي أقرته مختلف الدساتير المتعاقبة.[1]

[1] يوسفي نور الدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، ص 30.

– بعد التطرق إلي مفهوم التنمية ومفهوم المحلي يحصر مفهوم التنمية المحلية كالتالي :

أولا مفهوم التنمية المحلية

هي حركة تهدف إلي تحسين الأحوال المعيشة للمجتمع على أساس المشاركة الايجابية لهدا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك فان لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطرقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالية لهذا الحركة.[1]

أيضا يعرف على أنها الأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي وهذا الأسلوب يقوم على أحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن الطريق إثارة وعي البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.[2]

ويمكن تعريفها على أنها مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية واندماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني.[3]

وأيضا هي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة العامة محلية تغير عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القدرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلي رفع مستوي المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع وحدات الدولة [4]

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية**، الدار الجامعية 2001، ص 22.

[2] محسن يخلف، المرجع السابق، ص 33.

3–أحمد رشيد، "**التنمية المحلية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، ص62.

[4] خنفري خيضر ، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق**، أطروحة لنيل الدكتورة في العلوم الاقتصادية، ص21.

أما الأستاذ اثر(**دنهام ARTHUR DUNHAM**)ينظر إلي التنمية المحلية بأنها النشاط منظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشة في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه ويقوم أسلوب العمل وفي هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاون والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهالي[1]

وإضافة إلي ذلك إن التنمية المحلية تتميز بعنصرين العنصر الزماني والعنصر المكاني :

العنصر الزماني: تتميز التنمية المحلية بطابع زماني وذلك بتحديد فترة زمنية معينة وقد تكون قصيرة أو متوسطة أم طويلة المدى.

العنصر المكاني: في إطار المكاني يتم فيه تجسيد البرامج التنمية المحلية ويتحدد في الجزائر في ثلاث مستويات هي :

ا/ المستوي البلدي :

تعتبر البلدية احد الهيئات الإقليمية في الدولة وتنعكس التنمية المحلية على مستواها فيما تنظمه وذلك حصر جميع المتطلبات في جميع الميادين التي تخص بحياتهم اليومية سواء الزراعية أو الصناعية أو الثقافية.

ب/ المستوي الولائي :

فإن التنمية على مستوي الولائي باعتبارها قاعدة إقليمية فان تنميتها تقوم وفقا مخططات تنموية التي تمس البلديات.[2]

[1] جمال زيدان، **ادارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان ،الجزائر، ط 2014 ،ص45.

[2] جمال زيدان، المرجع نفسه، ص47.

ثانيا عناصر التنمية المحلية :

نلخص عناصر التنمية المحلية كالأتي:

- **برنامج مخطط** : يتركز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع ذلك إن التخطيط الكفء هو الطريقة المثلي التي تضمن استخدام الموارد الوطنية المادية والطبيعة والبشرية بطريقة عملية وعلمية وإنسانية لكي نحقق الرقي والرفاهية للمجتمع.
- **المشاركة الجماهيرية** : من القواعد الأساسية للتنمية المحلية ضرورة المشاركة الشعبية أي مشاركة اكبر عدد من سكان الهيئة المحلية تفكيرا وعملا في وضع وتنفيذ المشاريع الرامية إلي النهوض بهم ودلك عن طريق إثارة الوعي بمستوي أفضل من المعيشة عن الطريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدبيرهم على استعمال الحديثة الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية في إنتاج والاستهلاك والانجاز.
- **المساعدة الفنية:** وهي ما تقدمه الهيئات الحكومية فعملية التنمية تحتاج إلي عنصرين هامين هما العنصر البشري والعنصر المادي ويمتزج هذان العنصران امتزاجا كبيرا في الحياة الاجتماعية ويتكون من ذلك عنصر المساعدات الفنية والبشرية والمساعدة الفئة المادة وكلاهما يكمل الأخر.[1]
- **التكامل بين الاختصاصات** : من القواعد الأساسية في التنمية المحلية إن يركز هناك تكامل بين المشاريع في الميادين المختلفة عن الطريق برنامج متعدد الأغراض وهدا النتيجة لتشابك العوامل المؤثرة في الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فلا يمكن فصل الظواهر الاجتماعية مثلا عن الظواهر الاقتصادية فهي تعتمد على بعضها البعض وتتبادل التأثير والتأثر.[2]

[1] ريان عبد السلام، **اشكالية التنمية المحلية ومدي فعالية البرامج للتنمية**، رسالة ماجستر جامعة الجزائر 2005 – 2006.

المطلب الثاني : نظريات التنمية المحلية

أولا : :نظريات التنمية المحلية

يعود تاريخ التنمية المحلية مند نهاية الحرب العالمية الثانية حيث اقترحت نموذج الاقتصادي كالبديل الذي كان سائد ،و في الواقع كانت هناك تناقضات بين التنمية الدولة من جهة وتنمية المناطق من جهة أخري مما أدي إلي ظهور وتوجهات جديدة وقد تميزت مرحلة الستينيات بظهور خمسة النظريات وهي:

1. نظرية أقطاب النمو:

وكان ممثلها كل **من فرانسوا بيرو وبود فيل وهيرشمان** ولقد كانت هده النظرية مهمة للحكومات في تلك الفترة محاولة منهم إلي تعمير الأرياف والقضاء على فوارق التي تميز المدينة عن الريف، تقوم هده النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب بأنه فضاء غير متجانس حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل اكبر من الناطق القريبة.

ومن هنا نري إن هذه النظرية تقوم على فكرة تقسيم البلد فضاء إلي أقطاب كبيرة غير متجانسة سيؤدي بالضرورة إلي البحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصية ومن ثمة سيؤدي في النهاية إلي تنمية الدولة ككل.[1]

2. نظرية القاعدة الاقتصادية

تعتمد هذه النظرية على فكرة الصادرات كأساس لتنمية الاقتصادية للمناطق فحسب هذه النظرية أن مستوي الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير، والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي وفي هذا المجال يقول **كلورد لكور** "النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي

[1] لمحسن يخلف، المرجع السابق، ص 34.

يخلق مدا خيل هذه المداخل تأتي من خلال النشاطات المتميزة هده النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن بمد خيل من الخارج هذه المداخل تسمح بتوفير إشباع مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسيع النمو.

تقسم هده النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلي نشاطات قاعدية ونشاطات داخلية :

- نشاطات قاعدية : هي نشاطات التي تعطي القطاعات المصدرة التي تساهم في خلق مناصب العمل وجلب مدا خيل من الخارج مثل قطاع السياحة.
- النشاطات الداخلية :هي الأنشطة الموجهة لتلبية الحاجات الداخلية المنطقة وبالتالي فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في التطوير المنطقة وبالتالي تطوير البلد بأكمله [1].

3. نظرية التنمية من تحت :

هذه النظرية تركز على فكرة تنظيم الاقتصادي من طرف أعضاء المجموعات المحلية لآصالها ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينيات وقد تميزت هذه الفترة بعدة تحويلات مست الاقتصاد العالمي أهمها ارتفاع أسعار الطاقة البترول وتكاليف النقل وانخفاض المالية العمومية مما طرح أفكار وبدائل جديدة تمثلت في البحث عن التنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحويلات التي مست المجتمعات واهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية والبيئة ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة اكبر في القرارات التي تمس حياتهم.[2]

[1] أ.حياة بن اسماعين، أ. وسيلة السبتي، الملتقى الدولي حول **سياسات التمويل واثراها علي التنمية** المحلية –دراسة حالة، الجزائر، عنوان المداخلة التنمية المحلية ونمادج الاقتصادية في الدول النامية.ص 54

[2] لمحسن يخلف، المرجع السابق، ص20.

4. نظرية المقاطعة الصناعية

تعود النظرية قي بدايتها إلي أعمال التي قدمها **الفريد مارشال 1890** الذي كان أول من تحدث عن التجمعات التي تنشا من التركيز مجموعة من المؤسسات تنشط في نفس المجال في المنطقة واحدة والتي أطلق عليها اسم مقاطعة صناعية.

هذه الأفكار طورها الاقتصادي **الايطالي بيكاتيني 1979** خصوصا على مستوي ايطاليا وتحديد في المنطقة الوسط الشمالي، تقوم هده النظرية على فكرة إن التركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME في منطقة واحدة سوف يعود علىها بالنفع حيث سيؤدي إلي :

- تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء او عند البيع
- الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة
- تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات

إن مميزات المقاطعة الصناعية تتمثل في :

- تركز مجموعة كبيرة من المؤسسات PME متخصصة في نشاط معين اللابسة والآلات الخياطة.....
- قيام تضامن وتعاون بين هده المؤسسات.
- قدرة إنتاج مرنة ومسايرة للطلب المتزايد.
- مساعدة السلطات الإدارية لهدا التجمع لما يقدمه من الفوائد للمنطقة.

إن القيام مثل هده التجمعات الصناعية سيسمح بتبادل المعلومات نظرا للتقرب في مكان واحد فالعمال والإطارات والرؤساء والحراس ستتاح لهم الفرصة للتكلم والتقرب وبالتالي إمكانية القيام بمبادرات وخلق روابط محلية بينهم تشعرهم بالانتماء إلي حيز معين.[1]

5. نظرية الوسط المحدد :

هذه النظري ظهرت نتاج بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المحدد GREMI والتي يرئسها فليب ايدلو والتي تعتبر الإقليم هو الوسط المحدد والمنشئ لكل الأنشطة حيث يري أصحاب هده النظرية إن التنمية المحلية هي نتاج تطوير متسلسل ومتجدد على إقليم معين.[2] أي إن التنمية لا يمكن إن تحدث إلا بوجود وسط هذا الوسط هو الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات وهدا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط وفي هذا الإطار يقول **دينيس مايلا** إن الوسط الإقليم يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على معرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيات، دخول السوق وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة الاستيعاب والفهم الحركة المتواصلة وبدلك يعتبر للوسط الإقليم حسب هده النظرية المكان الأفضل أحداث التنمية.[3]

---

[1] صالح فلاحي، **مفهوم التنمية المحلية والإستراتيجيات البديلة**، الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية، 2008، ص 72.

[2] صالح فلاحي، المرجع نفسه، ص 45.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، "**التمويل المحلي والتنمية المحلية**"، الإسكندرية، الدار الجامعية 2001، ص35.

المطلب الثالث :أهداف التنمية المحلية

إن التنمية المحلية تتسم بأهداف ودالك شاملة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والبيئية وغيرها ويمكن تلخيص هذه أهداف التنمية المحلية فيما يلي:

✓ **إشباع الحاجات الأساسية الأفراد** :إن الإشباع الحاجات الأساسية الأفراد هو مطلب من المجتمع كما هو واجب على دولة لتحقيق استقرار أفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم الأساسية العلاج ولأمن والسكن والبس والمأكل والتعليم والعمل وتسعي التنمية في هذه الحالة التي توفيرها وتخفيف من حدتها، كانتشار الأوبئة، وانتشار الأمية، والبطالة، والفقر وتعد الشرط الأساسي لتحسين حاجيات الأفراد والحقيقة داخل المجتمع مع التوفير إمكانية التطلع لما هو أفضل. [1]

✓ **تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالانتماء الإنسانية** : انتشرت في وقتنا الراهن سلوكيات تسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي وهذا بلا شك يؤدي إلي اختلاف طبية تقدير الذات وأشكال التعبير عنها من المجتمع محلي إلي أخر وواضحي الرفاه الاقتصادي المادي الوجه المجيب لهذا الشعور باحترام الآخرين وهذا لطبيعة السائدة، فأصبحت مؤشر للمكانة الاجتماعية والحقيقة إن المكانة تأتي مما يضيفه الفرد لمجتمعه المحلي والوطني لذا تحقيق الذات تكون بالعمال الذي يشعر بالاعتزاز والانتماء للمجتمع المحلي والولاء الإنسانية ويشعر الفرد انه في كيان يحترم ويأخذ في الحسبان التعامل معه من جانب المسئولين وإن نحرص هذه القيم على حماية الاعتراف بإنسانية في مواجهة المجتمع. [2]

✓ **تقليل التفات بين الأفراد** : تعيش بعض البلدان النامية في التميز وتفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتها هذا التفاوت الذي أساسه نصب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليلة عليها وهذه المظاهر

[1] بن ناصر يوسف، **معطية جديدة في التنمية المحلية**، مجلة الجزائرية العلوم القانونية الاقتصادية السياسة الجزائرية، العدد 3/ ،1995، ص 25.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، المرجع السابق، ص 62.

تمتد إلي المجتمعات المحلية الصغيرة فتكونت فئة برجوازية محلية، ام هده الشريحة الكبيرة من المجتمع ينشا التفاوت وتشعر أغلبية من المجتمع بعدم العدالة الاجتماعية مما يولد في المجتمع طبقات مختلفة فيها تزايد طالبات فئات الأغنياء في طلب سلع الكمالية وهنا تلحا الدولة إلي استزاد بعض المستلزمات الكمالية والتي تؤثر على ميزان المدفوعات مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية وتنقص التماسك الاجتماعية، إن تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات يد من الأهداف العامة التي يجب إن تسعي التنمية المحلية إلي تحقيقها بوسيلة آو أخرى.[1]

✓ **بناء أساس المادي للتقدم** : إن بناء التنمية تهدف إلي تقدم وبناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي وذلك تبعا للإستراتجية التنمية الاقتصادية والإنتاجية التي يأخذها المجتمع طبقا لأولياته التنموية وحاجاته الاجتماعية.

✓ **زيادة الدخل المحلي** : وذلك يتمثل في ميزانية الدخل المحلي سواء على مستوي محلي والوطني لأنه يحقق التنمية، فان المداخيل تعد محرك وعصب التنمية التي على أساسها برمجة مشاريع وإقامة الخطط، فادخل المحلي مرتبط ارتباطا وثيقا بمدي توفير رؤوس لأموال والكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة اعلي للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي.

✓ **الرفع من المستوي المعيشة** : لنجاح وتحقيق التنمية المحلية لبد من تحسين ورفع مستوي المعيشة مقابل أيضا تنمية الموارد البشرية والمادية ،فزيادة الدخل القومي وتحقيق هياكل السكانية وتحكم في المواليد فهو الذي يحققه رفع مستوي المعيشة وللمعادلة تقتضي كلما كان مستوي المعيشة رديء، كلما كان معدل نصيب الفرد من الدخل القومي أو الدخل المحلي منخفض ولذلك من الأهداف التنمية المحلية تحسين والرفع من المستوي المعيشة.[2]

---

[1]– لريان ريان عبد سلام، المرجع السابق، ص 36.

[2] كيداني سيدي احمد، **اثر نمو الاقتصادي علي عدالة توزيع الدخل في الجزائر**، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، ص 60-61.

المبحث الثاني :أبعاد التنمية المحلية

سوف نتطرق قبل دلك إلي مجالات ووسائل التنمية المحلية بشكل عام وهي تتمثل في :

المطلب الأول : مجالات التنمية المحلية

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية فهي متعددة نذكر منها

التنمية الاقتصادية : التنمية الاقتصادية عنصر مهم وبارز ويعرف على انه العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون لتحفيز النشاط الاقتصادي والمحلي والذي ينتج عن اقتصاد ناجح ويتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلي تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة الناس بما فيها الفقراء والمهشمون وهدف من التنمية رفاهية المجتمع ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد ومستواه المعيشي،[1] فالتنمية الاقتصادية هدفها أساسي وضع المخططات غايتها تطوير الوضعية الاقتصادية سواء في جانب الصناعي أو الزراعي وحتى المشاءات القاعدية، وتوفير المنتجات اقتصادية تلبي بها حاجات اقرها، فالتنمية الاقتصادية مبنية على الأسس العلمية من اجل تحقيق متطلبات الإنسان.[2]

التنمية الاجتماعية يهتم بجانب الاجتماعي الأفراد داخل الإقليم واحد، حيث يركز مفهمه على العنصر الإنساني والقواعد في مشاركة الأفراد التفكير وتنفيذ البرامج والاهتمام بالبرامج التي تنحصر ضمن الخدمات العامة والاجتماعية. لا يمكن التحدث عن التنمية الاقتصادية دون التغير الاجتماعي الآن هناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ومن أهداف هذه التنمية تحسين مستويات التعليم

[1]– محسن يخلف، المرجع السابق، ص44.

[2]صالح بلحاج، **نظرة في المفاهيم والنظريات التنمية السياسية**، دراسة جامعة الجزائر،ط1، ص.35

والصحة زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة والعاملة وزيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوي العاملة تعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل وتنمية الثقافة الوطنية [1].

التنمية السياسية :هي القدرة على التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية، وتهدف إلي تنمية النظام السياسي القائم في الدولة ولا سيما استجابة لتحديات على بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية السياسة بدون استقرار النظام السياسي، وتتم التنمية السياسة في المشاركة الشعبية والجماهيرية والمتمثلة في اختيار المواطنين من يمثلهم في الإقليم مثل النخب الحاكمة وأعضاء البرلمان والمجالس المحلية..الخ، و يلعب المواطن دورا بارزا في التنمية السياسية.[2]

التنمية الإدارية : تعرف على إنها العملية التي يتم بواسطتها تحسين قدرات والمهارات الأفراد المسئولين عن إدارة المنظمة، وأيضا تعرف على إنها عملية تغيير ايجابي أو إحداث نقله كمية ونوعية في مختلف الجوانب الإدارية والفكرية والعملية وهدف ما نهت تحسين مستويات والفعاليات في جوانب التنظيم كما توحد الأفراد العاملين في الإقليم واحد كما تسعي إلي تحقيق الانجازات وكذلك تهدف إلي تطوير القدرات البشرية وتحقيق الكفاءة في المؤسسات الإدارية وتقوية مهارتها وقدراتها على ما يوجهها من صعوبات في حل مشاكلها ورفع وتحسين مستوي أدائها وبما في ذلك تحقق التنمية الاقتصادية. [3]

[1] صالح الحاج، نفس المرجع، ص 23

[2]. معتز سعيدي، **اثر التنمية الإدارية علي الأداء الوظيفي في الوزارات**، أطروحة دكتورة 2010 2011، ص45.

[3] نوال بوكعباش، **تاثير الموارد البشرية علي التنمية الادارة المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010 2011، ص55.

المطلب الثاني : وسائل التنمية المحلية

إن تحقيق الأهداف التنمية المحلية لا يتحقق فقط بمنح للجماعات المحلية الاختصاصات بل يبقي رهين بالإمكانيات المالية والاقتصادية والبشرية المتاحة ،كما إن الجزائر أقرت للجماعات المحلية سواء البلدية أو الولاية وسائل لتجسيد مشاريعها ويمكن تحديد هذه الوسائل كالتالي :

أولا : الوسائل المالية :

تتحدد في كل الموارد المادية ورؤوس الأموال التي تمنح إلي كل من البلديات والولاية ومؤسسات الاقتصادية وذلك بصفة التي تمنحها لها النصوص القانونية وتنقسم الموارد المالية إلى داخلية وخارجية.

1.الموارد المالية الداخلية :

وهي المداخيل المتواجدة على صعيد الجماعات المحلية فبالنسبة للبلدية تشمل الموارد المادية في إيرادات الخاص بالتيسر والتجهيز وذلك وفق المادة 170 من القانون البلدي 10/11 الصادر في 2011/06/22 وبالإضافة إلي مساهمات المالية التي تحدد وتتناسب في طبيعة الخدمة وهذه المساهمات تتمثل في النفقات داخل البلدية في قسم التسيير حسب القانون 10/11 للبلديات. ونلخص الوسائل المالية الداخلية في ما يلي: [1]

- ✓ حقها في الاستفادة من الموارد ومجموعة من الضرائب العائدة إلي الدولة كحصتها من الميزانية على القيمة المضافة.
- ✓ إضافة إلي الموارد والأملاك الجماعية التي تحل أهمية القصوى داخل الميزانية الجماعية باعتبارها مورد مالي ذاتي بشكل أداة تمويل بالنسبة للميزانية وأهميتها في إقامة المشاريع.

[1] جمال زيدان، المرجع السابق، ص58.

- ✓ إلي جانب هذا إنشاء مجموعة من المؤسسة التي يعهد إليها التمويل مشاريع جماعية وتدعيم المداخيل المالية المحلية.
- ✓ إنشاء صندوق التجهيز الجماعي وخدمته للجماعات المحلية تتمثل في التقديم القروض للجماعات.[1]

2.الموارد المالية الخارجية

إن الاستقلال الإداري والمالي الممنوح للجماعات المالية هو فقط استقلال نسبي حيث تحتفظ الدولة لنفسيها بحق الإشراف والرقابة والتوجيه على هيئات من خلال السلطة الوصية التي تكون في كثير من حالات عقبة أمام التنمية المحلية خاصة فيما يتعلق في مشاريعها التنموية على مستوي المحلي وتشمل الموارد المالية الخارجية كل من القروض الإعانات والأموال التي يقدمها الصندوق للجماعات المحلية

ا/ **القروض** :

سمح القانون 10/11 للبلدية عند مواجهة عجز تلجا إلي قرص لتغطية العجز الذي يعيقها. [2]

ب/ **الإعانات والمساعدات المالية** :

حسب ما جاء في نص المادة 172 من القانون البلدي 10/11 في تقديم الإعانات بالنسبة للبلدية وتحدد في :

1/ النفقات في مداخيل البلديات.

2/ عجز في التعبئة النفقات اللازمة، ولا سيما عندما تواجه الإدارة المحلية الكوارث.

[1] جمال زيدان، المرجع سابق، ص 58.
[2] جمال زيدان، المرجع نفسه، ص 61.

ج/ **الصندوق المشترك للجماعات المحلية :**

هو مؤسسة مالية عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت لخدمة الجماعات المحلية وهي تحث وصاية الوزارة الداخلية للجماعات المحلية.

أنشئ الصندوق بموجب المرسوم 226/86 المؤرخ في 04/نوفمبر 1986. وقد جعلت التعليمية الإطار رقم 01 الصادرة عن الوزارة الداخلية بتاريخ 20 جانفي 1988 مهامه لامركزية في المجال التجهيز والاستثمار وذلك يمن تخصصات إجمالية للولاة الذين يقومون بتوزيعها ،تنظيم الصندوق المشترك للجماعات المحلية تسير يدير الصندوق مجلس التوجيه ويرأسه وزير الداخلية والجماعات المحلية ويضم 14 عضوا و50بالمئة منتخبون و50 بالمئة معينون، حيث ينحصر دور الصندوق المشترك من حصص الضرائب والرسوم، بإضافة إلي مساهمة جميع البلديات في الصندوق الضمان للضرائب المحلية ومن إيرادات الجبائية المحلية لكل البلدية وتوزيع موارد هذا الصندوق إلي إعانات التسيير وإعانات التجهيز والاستثمار وتشمل مايلي :

- تخصيص منح مالية في سنة لتوزيع معادل وذلك بحسب معدل ثراء كل بلدية وذلك بقسمة مجموع إيرادات البلدية على مجموع سكان نفس البلدية.
- تمنح هذه إعانات التجهيز لجهة التجهيز من ميزانية البلدية.
- الصيغة المركزية توزع الإعتمادات بالدرجة الأولي على البلديات المحرومة ويتم تمويل على أساس ملفات تقوم بإعدادها البلدية ويقرها المجالس التوجيه للصندوق المشترك للجماعات المحلية في حدود الوسائل المالية المتاحة وتوزيع الإعانات نسبة 20 بالمائة للولايات و80 بالمائة للبلديات.
- الصيغة اللامركزية يضبط صندوق المشترك مشروع توزيع الموارد المخصصة لتجهيز في شكل تخصيص إجمالي مع مراعاة عدد السكان والموارد الإجمالية وعدد البلديات في كل الولاية

والمنطقة جغرافية بعد مصادقة مجلس التوجيه يقرر بصرف الاعتماد لفائدة الولايات التي تكفل بتوزيعها على بلديات. [1]

- **الوسائل الاقتصادية :**

لقد نصت قوانين الجماعات المحلية قانون الولاية وقانون البلدية على حقها في إنشاء المرافق والمقاولات باعتبارها واسل للتدخل الاقتصادي يتم من خلالها مختلف مشاريع ومخططات التنمية المحلية والمساهمة في خلق الموارد المحلية وتوفير مناصب الشغل.[2]

- **الوسائل البشرية:** من المعلوم إن العنصر البشري ضروري لتحقيق التنمية المحلي والاقتصادية ويعد وسيلة الإنجاح أي مشروع تنموي، فله الصلاحيات على اختصاصات التي تتوفر عليه الخدمات المحلية وتبقي دون جدوى في غياب العنصر البشري .

ويتكون العنصر البشري على مستوي الجماعات المحلية أساسا من الموظفين العاملين داخل الأجهزة المحلية والتي يتوفر على تنظيم خاص يتميز عن التنظيم المتعلق بموظف الدولة، كما أن الموارد البشرية للجماعات المحلية قد عرفت تطور بحيث ارتفع عدد الموظفين خاصة في الجماعات المحلية الحضرية والقروية والعملات والأقاليم.[3]

[1] محسن يخلف، المرجع السابق، ص 65.
[2] جمال زيدان، المرجع السابق، ص 76.
[3] محسن يخلف، المرجع نفسه، ص62.

المطلب الثالث :أبعاد التنمية المحلية

سوف نتطرق قبل دلك إلي أبعاد التنمية التي لخصها الدكتور محمد الجوهري بشكل عام ثلاث أبعاد:

المستوي التكنولوجي: ويعمل غلي تغيير أساليب الإنتاج والنقل والاتصال.

المستوي الاقتصادي: يهتم بالإنتاجية وتوزيع العائد.

المستوي الاجتماعي: ويشمل مجلات العلاقات والوعي والمسؤولية ودارسة توزيع القوة والتعليم والدخل.[1]

وهذا في ما يخص أبعاد التنمية أما أبعاد التنمية المحلية تشمل عدة أبعاد فمن بينها:

أولا: البعد الثقافي

فحالما يتكون إقليم معين يستطيع تحقيق مسارات عدة، التنمية ليس فقط في المجال الجغرافي للممارسات الاقتصادية ولكن هذا الإقليم معين يستطيع إن يحقق بعدين الأول تنظيمي والثاني سوسيوثقافي الذي يلعب دورا أساسيا في مسار تنمية الإقليم، فإقليم المحلي له بعد ثقافي يميزه عن غيره وهدا ما يعطي التنمية المحلية خصوصيتها فكل إقليم له خصوصيته الثقافية التي تجد مسار التنمية المحلية. [2]

ثانيا: البعد الاقتصادي

التنمية المحلية بعد اقتصادي من اجل تنمية الإقليم اقتصاديا ودلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن إن تتميز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي

[1] احمد عبد الطيف، **التنمية المحلية**، دار للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص 77.

[2] احمد غريبي، **ابعاد التنمية المحلية وتحديات في الجزائر**، مجلة البحوث والدارسات العلمية، العدد الرابع، أكتوبر 2010، ص 6.

أو الحرفي ولهدا نجد إن المنطقة التي تحدد ميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من اجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلي دلك يمكن أن يدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرض العمل في النشاط الاقتصادي ولهدا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وتوفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخري سواء استهلاك المحلي أو التوزيعي الأقاليم الأخرى،[1] وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء هياكل القاعدة المحلية من الطرقات والمستشفيات، هذه الهياكل القاعدة بالإضافة التي كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الجو المناسب الأفراد المجتمع القاطنين بدلك الإقليم وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الإقليم الأخرى من اجل الاستثمار في هذه المنطقة.

ثالثا: البعد البيئي

ومنه فان التنمية المحلية تتضمن ذلك التطوير النوعي في الجانب الاقتصادي دون إهمال البعد البيئي في التنمية المحلية فمن بين أهم الأبعاد التي ثم تضمينها للتنمية المحلية البعد البيئي.[2]

فالتنمية المستدامة تعني الاستجابة لحاجات الحاضر بدون الإضرار بقدرات الأجيال القادمة في تلبية حاجاتهم ومن جهة نظر الجمعية العالمية تعرف التنمية المستدامة من زاوية محلية على انها التنمية التي تحقق خدمة الاقتصادية واجتماعية وبيئية أساسية لجميع سكان البلدية المحلية بدون الإخلال بتوازن النظام الطبيعي والاجتماعي مع تقديم الخدمات.

[1] علي كريم العمار، **مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصادات المحلية**، المعهد العالي للتخطيط الحظري والاقليمي، جامعة بغداد، ص 12.

[2] احمد غريبي، المرجع السابق، ص 6.

رابعا: البعد الاجتماعي

إن البعد الاجتماعي له أهمية كبيرة فلا فائدة من زيادة الدخل الفردي دون أن يتحسن الوضع الاجتماعي من تحسين المستويات المعيشية وتحسن مستوي التعليم وشغل.[1]

ويركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع الأفراد المجتمع بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية، لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شانها أن تدمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية لخدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومنطقته، وهناك ميادين مرتبطة بالبعد الاجتماعي تشملهم التنمية المحلية لهده الجوانب اثر مباشر على شرائح المجتمع أجابيا أو سلبيا [2]

[1] احمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 48.

[2] أحمد عبد اللطيف، المرجع نفسه، ص 64.

خلاصة واستنتاجات

إن الجماعات المحلية كهيئة إدارية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية بإمكانها تجاوز كل الصعاب والعوائق التي تعترضها في تنفيذ وظائفها، وذلك بالحرص على تطبيق مختلف الإصلاحات والمقترحات التي تطرقنا إليها، وبتفعيل دور المواطنين على مستوى القاعدة في وضع وتنفيذ مختلف البرامج التنموية، وبتبني كل الآفاق والتطلعات التي من شانها تحقيق تنمية محلية تعزز وتقوي التنمية الوطنية في إطار شامل ومتكامل.

الفصل الثالث

واقع الفساد الإداري وتأثيره

مقدمة الفصل الثالث

ينشأ الفساد جزئيا بسبب طبيعة الإنسان في الطمع، والاختصار الخطوات في إطار غير قانوني مما يصعب العدالة في التوزيع وهذا لا يؤدي إلى سوق تنافسية وقصد الوقوف على الآثار المترتبة عن الفساد، لابد من معرفة أسبابه،التي تتعدد وتختلف من بلد لآخر،ويقسمها البعض إلى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة، حيث تشمل الأولى: سيادة بعض القوانين والصلاحيات، وكذلك عدم وضوح النظام الضريبي وعدم شفافية القوانين والإجراءات الضريبية، وأيضا خامة حجم المشاريع الحكومية، وأما الثانية فتشمل: انخفاض مستوى دخل الموظفين، وعدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية، وعدم شفافية القوانين والتشريعات المرتبطة بالفساد.

ونظرا لأن الفساد ظاهرة متشابكة، وذات أصول محلية ودولية، ارتأينا تقسيم هذه الأسباب وفقا منظورين هما الأهداف ومحددات.

1-**الأسباب المرتبطة بالأهداف:** يعتبر الفساد من الجرائم الاقتصادية وسببه تحقيق منفعة وتجنب نفقة.

2-**الأسباب المرتبطة بالمحددات:** هناك مجموعة عوامل يمكن أن تؤثر في عائد الفساد، وتزيد من الظاهرة أو تقلل منها.

المبحث الأول : الملامح الفساد الإداري وتأثيره على مسار التنمية المحلية في الجزائر

يعتبر شيوع الفساد من أهم أسباب الضعف الداخلي والخارجي للدولة وهو في جوهره حالة تفكك تعتري الجولة لأسباب عديدة متشابكة بعضها محلية وأخرى خارجية ترتبط بالنظام العالمي الجديد، نتيجة فقدانه لسيادة القيم الجوهرية وعدم احترام القانون وغياب الشفافية والمساءلة.

المطلب الأول: واقع الفساد الإداري في الجزائر

إن تاريخ المنظومة الإدارية الجزائرية يرجع حسب وثيقة الميثاق الوطني لسنة 1976 إلى ماسينيسا أول مؤسس للدولة نوميدية، حيث قام بتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية طيلة الفترة التي حكم فيها خلال القرن الثاني قبل الميلاد، والذي قام في ظلها ببناء وتوحيد الدولة النوميدية، كما عرفت الجزائر زمن الاحتلال الروماني تنظيما إداريا تحت سلطة القنصل) الحاكم الروماني(الذي كان يتكفل بتنظيم الأنشطة الاقتصادية والحياة الاجتماعية والإدارية، غير أن الإدارة العصرية لم تظهر إلا في العهد العثماني في الجزائر مع بداية القرن 16 ذلك أن> >الجزائر قبل تاريخ 1516 كانت تعيش فوضى عارمة وتمزقا كبيرا من حيث العلاقات بين الدولتين الزيانية والحفصية وكذا بين الدولة الزيانية والدولة المرينية.[1]

وقد عرفت الجزائر ازدهارا كبيرا في جميع المجالات في هذا العهد، غير أنه بانهيار الأسطول الجزائري في معركة نافرين سنة 1827 تحولت أطماع الفرنسيين نحو الجزائر والتي استعمرت سنة 1890، والمستدمر الفرنسي في بداية الأمر لم يغير كثيرا مما وجد من مؤسسات كانت قائمة منذ العهد

[1] عبد الحميد قرفي، **الإدارة المركزية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 13 .

العثماني بل كيف المؤسسات العثمانية مع الأوضاع الجديدة[1]، وقد ساد النظام العسكري في الجزائر واستمر من 1830 إلى1870، وبعدما استقرت الأمور تم الانتقال إلى النظام الإداري الذي كان سائدا في فرنسا كما طبقت التشريعات الفرنسية في الجزائر أيضا. ويجب الإشارة إلى أنه لا يمكننا أن نتكلم عن مدى استفحال ظاهرة الفساد في المراحل السابقة وذلك إما لانعدام الإدارة أصلا وقيام الفوضى أو وجود الإدارة ولكنها تحت مضلة الاستعمار أو تحت الحماية أو الوصاية بداية من الرومان، فالاسبان، فالأتراك فالفرنسيين دون أن ننسى باقي الحضارات الأخرى التي تعاقبت ومرت بالجزائر وتركت بعض البصمات والآثار. ومن ثم فإننا سنحاول تتبع آفة الفساد وتطورها خلال فترة الاستقلال وذلك منذ سنة 1962 إلى يومنا هذا.

نشير بداية أن الجزائر بعد الاستقلال مباشرة مرة بمرحلة انتقالية دامت ثلاث سنوات (1962 إلى 1965)، حيث لم تتضح خلالها ملامح النظام الإداري والسياسي والاقتصادي الجزائري، إلا أنه بعد ذلك وبالضبط في سنة 1967 والى غاية سنة 1978 تم وضع إستراتيجية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وأعطيت فيها للقطاعين الصناعي والعمومي الأولوية الكبرى، ولقد صاحب هذه المرحلة انتشارا للممارسات الفاسدة والتي حاولت استغلال موجة الإصلاحات لتشكيل الثروات الطائلة، ولقد أرجع البعض أسباب تفشي الفساد الكبير إلى عملية التصنيع السريعة عن طريق سياسة الاستثمارات الهائلة والمكلفة والتي اعتمدت أساسا على اللجوء المبالغ فيه إلى الخارج من أجل استيراد التكنولوجيا، بالإضافة إلى الاستيراد المتزايد للمنتجات والخدمات المتنوعة، وقد نتج عن هذه السياسة تبذير وتبديد للأموال العمومية وإسراف كبير نتيجة سوء التسيير الذي تميزت به المؤسسات الصناعية العمومية.[2]

---

[1] خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر آل الشيخ، "**الفساد الإداري :أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي** " أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2007 ، ص86 .

[2] عبد الحميد براهيمي،" **دراسة حالة الجزائر**"، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004 ص 842 .

والفساد ازداد اتساعا وتطورت أساليبه في العهدة التي تلت فترة التصنيع وهي الفترة الممتدة (من 1980 إلى 1989) وهذا بالرغم من محاولات السلطة الحاكمة آنذاك في الحد من تفشي هذه الآفة، فرغم الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت سنة 1980 والتي أدت إلى زيادة ونمو الاستثمارات والواردات إلا أن دائرة الفساد اتسعت أكثر. [1]

أما فترة التسعينيات (من 1990 إلى 2000) فقد شهدت انتشارا كبيرا وملفت للانتباه للفساد وخاصة الإداري منه، ونهب لموارد الدولة وممتلكاتها من قبل شرذمة من الفاسدين المستنفذين في مختلف القطاعات والمؤسسات العامة، وقد زادت الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر آنذاك من فرص تفشي هذه الظاهرة، وكذا ساهمت الإصلاحات السياسية) تبني التعددية السياسية (والاقتصادية) التخلي عن الاقتصاد الموجه والتحول إلى الاقتصاد الحر التي تبناها المشرع في ظل دستور 1989 في تغلغل الفساد في القطاعات الإستراتيجية للدولة والى تركز الثروة في أيدي قلة من رجال المال والأعمال. حيث برزت ظاهرة الرشوة بحدة في هذه المرحلة الانتقالية، والتي تم فيها التنازل عن ممتلكات الدولة بمبالغ رمزية إلى أشخاص نافذين في السلطة تحولوا في فترة وجيزة إلى رجال أعمال الفاسدين.[2]

غير أنه بداية من سنة 2000 والى غاية يومنا هذا وقع تحولا كبيرا في منظومة القيم أدت إلى شيوع ثقافة الفساد والإفساد، حيث شهدت هذه الفترة تفشي غير مسبوق ولا مثيل له في الدول النامية الأخرى لظاهرة الفساد، والتي مست كل القطاعات دون استثناء، ولعلى الذي ساهم في تفاقمها هو الإصلاحات الكبيرة التي قامت بها الحكومة في مختلف الميادين بصورة متسرعة، دون بحث عواقبها من جهة والبحبوحة المالية التي أسالت لعاب الكثير من الفاسدين من جهة ثانية، وضف إلى ذلك المنظومة

[1] خالد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص8 .

[2] سمير مربوحي،" **الفساد وآليات مكافحته على ضوء النصوص النظرية والعوائق التطبيقية**"، ملتقى حول الفساد وآليات معالجته، جامعة بسكرة، 2012، ص92.

التشريعية المهترئة التي صاحبت هذه الفترة والتي سهلت وشجعت في بعض الأحيان إلى حد بعيد ارتكاب مختلف الجرائم ذات الصلة بالفساد الإداري، ووفرت المناخ المناسب لمثل هذه السلوكيات الفاسدة.

وتفيد التقارير أن تفشى الفساد في الجزائر مرتبط أساسا بارتفاع إيرادات النفط التي بلغت500 مليار دولار خلال العشر سنوات الأخيرة.

كما يرجع بعض المحللين أسباب زيادة جرائم الفساد عموما والجرائم الاقتصادية وقضايا الاختلاس والرشوة خصوصا، في السنوات الأخيرة إلى عدم نجاعة آليات المراقبة التي تعتمدها الجزائر في متابعة صرف الميزانيات الضخمة المخصصة لتمويل مشاريع البنى التحتية، والنقص الكبير في عدد القضاة المكلفين بمعالجة هذه القضايا.

- وترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية يدل على اتساع رقعة الفساد من سنة إلى أخرى وهو ما يعني فشل كل الجهود المبذولة لمواجهته والجدول التالي يوضح ذلك

السنة	مستوى المؤشر1 /	الترتيب العالمي
2003	2.6	88
2004	2.7	97
2005	2.8	97
2006	3.1	94
2007	3	99
2008	3.2	92
2009	2.8	111
2010	2.9	105
2011	2.9	112
2012	3.4	105

:

المرجع :منظمة الشفافية الدولية www.transparency.org

ثانيا :موقف السلطة التنفيذية من الفساد:

اعترفت السلطات الجزائرية وإن كانت متأخرة نوعا ما بتغلغل ظاهرة الفساد في الإدارة تصريح وزير العدل الجزائري" الطيب بلعيز "إن الجريمة الاقتصادية في الجزائر ارتفعت بنسبة تناهز 20 بالمائة بين سنتي2006 و2009 وهي الجريمة الوحيدة التي قفزت إلى مستويات أعلى في السنوات الثلاث الأخيرة، كما كشف تقريرا لوزارة العدل أيضا، أن نحو 5575 شخصا توبعوا في قضايا الفساد في الفترة الممتدة من 2006 حتى2009 ، ويشير التقرير، أن النسبة العالية تمثلت في اختلاس ممتلكات عمومية من قبل موظفين عموميين وبلغت 55.16 بالمائة، فيما بلغت الامتيازات غير المبررة في الصفقات العمومية نحو 11.37 بالمائة 948 قضية[1]، توبع فيها 1352 شخص منها 475 قضية، كما بلغ عدد قضايا الفساد سنة 2010 خاصة باختلاس الأموال العمومية، و107 قضية خاصة باستغلال الوظيفة و95 قضية خاصة برشوة لموظفين العموميين، ولقد شهدت الجماعات المحلية حصة الأسد بـ 146 قضية ومراكز البريد بـ 133 قضية والبنوك بـ 78 قضية. ويشير خبراء أن تزايد قضايا الإجرام تزامن مع ارتفاع مداخيل الجزائر) حيث خصصت الجزائر ميزانية ضخمة لتمويل البرنامج الخماسي والمقدرة بـ 286 مليار دولار، والتي بلغت مستويات غير مسبوقة في السنوات الأخيرة، وبرزت إلى الواجهة فضائح مالية هزت عرش الحكومة الجزائرية، على غرار قضية الشركة الجزائرية للمحروقات سوناطراك، والتي كانت سبب تنحية وزير الطاقة السابق شكيب خليل، إضافة إلى مشروع الطريق السيار الذي يمتد من أقصى الحدود الشرقية إلى الحدود الغربية، والذي استهلك قرابة 12 مليار دولار، بينما كلفته الأولية كانت تقدر بتسع مليارات من الدولارات، هذا بالإضافة إلى فضيحة القرن وهي قضية الخليفة" إمبراطورية السراب" وكذا الفضائح التي تلتها والتي مست قطاعات حساسة في الدولة، ولقد اعترف رئيس الجمهورية بدوره

[1] – محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري**. ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1994.

بتفشي ظاهرة الفساد في الإدارة الجزائرية في العديد من خطاباته منها..."": إن التداخل الشديد بين شبكات الإرهاب والإجرام المنظم يستدعي مسعى شاملا عالمي البعد لكي يتسنى التصدي لهما بنجاعة، وهذا ما يستلزم أيضا اتفاقية دولية لمكافحة الفساد تخول مقاضاة المرتشي والراشي معا.[1]

وكذا: "إن المحاباة والبيروقراطية وأكثر منهما الرشوة والفساد هي الآفات الخبيثة التي يعاني منها مجتمعنا أكثر مما يعاني من الفاقة والإملاق، ذلك أن هذه الآفات تمس بأعز ما يملكه الجزائريون والجزائريات تمس بالعدل والكرامة [2] وكذا خطابه التالي..."":لقد سبق لي التأكيد في أكثر من مناسبة على أنني لن أدخر وسعا لتنظيف المجتمع من كل أصناف الفساد من رشوة ومخدرات وآفات اجتماعية كالمحسوبية والمحاباة والامتيازات غير القانونية والاستئثار غير المشروع بالممتلكات العامة، إنه لا مناص من استئصال هذه الأمراض وكل أشكال الزيغ والانحراف إذا أردنا حقا أن ننجح في تحقيق التقدم [3] .

وكذا خطابه عند افتتاح السنة الملقى بالجزائر"بتاريخ (20 نوفمبر 2005) إن ما يغمر نفسي من أحاسيس وأفكار كلما جمعتني وإياكم هذه المناسبة وفي هذا المكان بالذات يبعثني على الإفضاء لكم بأن العدل والقضاء يشكلان هاجس هواجسي كلها وسيظل حالي كذلك ما لم ترسخ في بلادنا ثقافة العدل لدى الحاكم والمحكوم على حد السواء، إنني أعني بثقافة العدل تنزه المسؤولين مهما كانت درجات مسؤولياتهم عن استعمال المنصب لتحقيق مآرب شخصية على حساب الصالح العام، وعن توظيفه للحصول على ما لا يحق لهم من الامتيازات، بل للتغطية بما يخوله لهم من نفوذ على أعمال يعاقب

[1] – **خطاب رئيس الجمهورية**، عند افتتاح الندوة الوزارية لترقية تصديق اتفاقية الأمم المتحدة ضد الإجرام المنظم العابر للأوطان، الملقى بالجزائر بتاريخ 29 أكتوبر2002، نشرة القضاة، وزارة العدل، الجزائر، العدد60 ، ص33 .

[2] – **خطاب رئيس الجمهورية**، عند افتتاح السنة القضائية2002 _2003 الملقى بالجزائر بتاريخ 30 أكتوبر2002، نشرة القضاة، وزارة العدل، الجزائر، العدد60، ص33.

[3] **خطاب رئيس الجمهورية**، عند افتتاح الندوة الوطنية حول إصلاح العدالة الملقى بالجزائر بتاريخ 28 مارس2005، نشرة القضاة، وزارة العدل، الجزائر، العدد60 ، ص3 .

عليها القانون مثل الاستحواذ على المال العام والاستئثار بأملاك الدولة، لمثل هؤلاء يجب أن يكون القضاء بالمرصاد.[1]

وكذلك خطابه عند افتتاح الملتقى حول الديمقراطية في الجزائر: واقعا وآفاقا الملقى بقسنطينة بتاريخ 16 أفريل 2006 كما يلي": إن ترقية الديمقراطية في بلادنا تتمثل في نفس الوقت في إضفاء الشرعية على المباح من الاختلاف في الدرجات والرتب الاجتماعية، الاختلاف القائم على المعرفة وروح السعي والتحرك لطلب الرزق الحلال، وخوض معركة لا هوادة فيها ضد الفئات والطبقات التي نشأت في ظل الفساد والسمسرة والاستحواذ على أملاك الدولة، فالصعود اللافت لفئة قليلة في مجالي الأعمال والبيروقراطية يشكل لا محالة أحد الأسباب الرئيسية التي أضعفت سلطة الدولة وفككت اللحمة الاجتماعية.

وكذا خطابه عند افتتاح ندوة الحكومة والولاة الملقى بالجزائر بتاريخ 25 جوان" 2006 لقد أضحى حتميا أن تعزز محاربة ما تفشى من ممارسات من مثل الفساد والرشوة والمحاباة والتدخلات التي لا يغتفرها لا المواطنون ولا السلطات العمومية تلك الممارسات التي تشكل السبب الأساسي لتباطؤ إداراتنا وسوء تنظيمها والتي تقوض أركان دولة الحق والقانون وتأتي على ثقة المواطن.

ويجب أن نضع حدا للسلوكيات البيروقراطية التي تجمد المبادرات وتلحق وخيم الضرر باقتصاد البلاد وبالتنمية المحلي الملقى بالجزائر بتاريخ 27 سبتمبر2007، وكذا خطابه عند افتتاح السنة القضائية 2006) لا بد أن تستمر محاربة الرشوة والفساد وهدر المال العام وتبيض المال الحرام والاختلاس والتصرف غير المشروع محاربة لا هوادة فيها بسلاح القانون الذي هو الحكم الفيصل والسلاح المشروع الذي نرتضيه جميعا لردع وقمع كل عمل غير مشروع.

---

[1] – **خطاب رئيس الجمهورية**، عند افتتاح السنة القضائية 06 2005 الملقى بالجزائر20 نوفمبر2005 ، نشرة القضاة، وزارة العدل، الجزائر، العدد60 ، ص36.

المطلب الثاني : أسباب ظهور الفساد في الجزائر

إن المجتمعات تعاني من ظاهرة الفساد بسبب غيبة الرؤية وتداخل القضايا، بل وازدواج النظرة أحيانا، ويضيف بأن الثقافة المجتمعية من الأسباب المؤدية لظاهرة الفساد وأن علاج الفساد يكمن في التركيز على الإصلاح الاجتماعي وليس مجرد التوقف عند الإصلاح الاقتصادي لأن – من وجهة نظره– المناخ العام في كل مجتمع هو الذي يحدد درجة تقبله للفساد من عدمه ويطرح أيضا أسلوب مواجهته سواء تم ذلك بالطرق القانونية أو الجهود الثقافية.

والفساد يعود في الغالب إلى سببين رئيسيين هما: الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة ومحاولة التهرب من الكلفة الواجبة، وتتعدد الأسباب المؤدية على الفساد الإداري في الجزائر.

أسباب انتشار الفساد وطنيا ومحليا:

عند مجيء الرئيس الحالي للجزائر إلى الحكم سنة اعترف بتفشي الفساد في المجتمع ومختلف أركان الدولة ولخص دلك في خطاب طويل وجهه للمواطنين الجزائريين يوم 27 أفريل1999م إذ قال: "إن الجزائر دولة مريضة بالفساد فهي مريضة في إدارتها ومريضة بالمحاباة ومريضة بالمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة وعدم جدوى الطعون. والتنظيمات مريضة بالامتيازات التي لا رقيب لها ولا حسيب مريضة بنهبها للموارد العامة بلا ناه ولا رادع"، وليس هناك ابلغ من هذا الوصف حيث لاحظ الرئيس الجديد آنذاك أن هده الأعراض أضعفت الروح المدنية وأبعدت القدرات وهجرت الكفاءات ونفرت أصحاب الضمير وشوهت مفهوم الدولة وغاية الخدمة العمومية، ويضيف الرئيس الجزائري: " **هل هناك كارثة أكثر من ذلك؟** "[1]

[1] فيروز زرارقة، " **الفساد في المجتمع الجزائري واستراتيجية الحد منه** " (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول : الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة سطيف، الجزائر، 08-09 أفريل 2007)، ص112.

من الملاحظ أن جميع الدراسات التي تناولت ظاهرة الفساد في الجزائر تركز على وجود محيط اجتماعي وسياسي واقتصادي وقيمي يشجع ممارسة مختلف مظاهر وأنواع الفساد. وعليه نميز بين نوعين من الأسباب أدت إلى تفشي الفساد في المجالس المحلية المنتخبة.[1]

أ.أسباب متعلقة بالبيئة العامة:

والمقصود بها مجموع العوامل التي تؤدي إلى انتشار الفساد وتؤثر على مختلف الفواعل الاجتماعية بشكل عام، أي أن هذه الأسباب تمثل عاملا مشتركا بين مختلف الأطراف التي تمارس أفعالا فاسدة، ففي حالة الجزائر مثلا، فالأسباب المتعلقة بالبيئة العامة، هي العوامل التي أدت إلى انتشار الفساد وطنيا وليس في المجالس المحلية وحدها، وأهمها:

الأسباب الاجتماعية:

فضعف المستوى المعيشي للأفراد يدفعهم للتورط في أفعال وممارسات فاسدة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية، كما أن سيطرة القيم الثقافية السلبية كالمحاباة وقيم العائلة الممتدة تشجع الفساد (كما تشجع البنية القبلية التي يتميز بها المجتمع الجزائري على انتشار مظاهر الفساد في إطار تبادل الفساد الاجتماعي، حيث كثيرا ما بُنيت شبكات الفساد على العلاقات العائلية التي تربط الأشخاص في عدة قطاعات، مما جعل الفساد الصغير امرأ منتظما وجيدا بالنسبة للمواطن الجزائري).

الأسباب الاقتصادية:

إن لجوء السلطة إلى سياسات تصنيعية مكلفة وسريعة واستيراد الجزائر للتقنيات المتطورة بكثرة إلى توجيه التبادلات التجارية نحو سوق أجنبية محددة، مما يزيد من فرص حدوث الفساد خاصة من

[1] **خطاب رئيس الجمهورية**، المرجع السابق ص 36-37

طرف الشركات الأجنبية التي تحاول الحصول على صفقات في الجزائر، كما أن اللجوء الزائد للتعاون التقني الأجنبي أدى إلى عملية تراكمية للنفقات غير المبررة،[1] ففي فترة التصنيع الهائلة التي امتدت بين 1973 و1978م وقعت الجزائر 4912 عقدا للتعاون التقني الأجنبي مقابل 18 مليار دولار كما الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري أدى إلى بروز ما يعرف بالتماس الريع RentSeeking كما أن الخيار الاشتراكي الذي اتبعته الجزائر أدى إلى بروز الدولة المقاولة التي تقوم بالاستثمار في مشاريع عمومية بدون رقابة ولا ضوابط للإنفاق العام.[2]

بروز ظاهرة التفاوت الطبقي أو اللامساواة والفقر : والتي تبرز من خلال انخفاض أجور الموظف الحكومي والضغوط المادية والنفسية التي تعاني منها الطبقة الدنيا، وما يقابل دلك من مستوى اجتماعي فاحش يعيشه إفراد الطبقة العليا، وهو ما يدفع إلى القيام بعمل إضافي أو غير مشروع كالرشوة والاختلاس لتحسين المستوى المعيشي.

الأسباب السياسية:

كتورط الكثير من السياسيين في قضايا الفساد، وعدم تنفيذ القوانين أو انتهاكها إضافة إلى فساد القمة واستغلال المناصب العليا لتحقيق مآرب شخصية واستغلال النفوذ للحصول على المال العام فقطاع العدالة مازال يعاني من اختلالات خطيرة، بفعل التبعية للسلطة السياسية وغياب منظومة قانونية متكاملة وفعالة بإمكانها فرض احترام القانون على الجميع، فضلا عن ذلك فإن قصور وضعف

[1] عبد الحميد براهيمي، " دراسة حالة الجزائر"، **في الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية**، المحرر: إسماعيل الشطي، ط1. (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 842.

[2] علي كريم العمار نفس المرجع السابق، ص 23.

المؤسسات السياسية والإدارية أثر سلبا على المواطنين، الذين أصبحوا يقدمون الرشاوى ويلجئون للوساطة والمحاباة للحصول على خدمات هي في الأصل حقوق مكفولة دستوريا[1]

ب.أسباب متعلقة بالمجالس المحلية المنتخبة:

كما تم توضيحه، فالبيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالجزائر تشجع على تورط المسؤول والمواطن معا في الممارسات الفاسد، لكن في نفس الوقت هناك بعض العوامل الأخرى التي تشجع المنتخبين المحليين خصوصا على القيام بسلوكيات فاسدة، أهمها :

– ضخامة وتعدد وتعقد الاختصاصات الموكلة للمنتخبين المحليين.

– إمكانية الترشح لعضوية المجالس المحلية المنتخبة لجميع المواطنين، حيث أن الدستور والقانون العضوي للانتخابات سمح لأي مواطن جزائري بالترشح لعضوية المجالس البلدية والولائية بدون شروط تتعلق بالمعرفة بقواعد التسيير ونظمه.[2]

– نقص تجربة المنتخبين المحليين فعلى سبيل المثال، من بين 1541 بلدية بالجزائر، هناك فقط 62 رئيسا للبلدية ينتخب للمرة الثانية على التوالي و256 منهم يشغلون المنصب لعهدة ثانية غير متتالية.

– نقص الرقابة السياسية من طرف الأحزاب السياسية التي ينتمي إليها المنتخبون المحليون.

---

[1] **Cécile Jolly ،'' Les cercles vicieux de la corruption en Algérie '' ،Revue Internationale Et Stratégique ،France، n° 43(2001/3)، p114**

[2] مصطفى درويش، " **الجماعات المحلية بين القانون والممارسة**". مجلة النائب. العدد 1 (2003)، ص 48.

– ضعف المستوى التعليمي للمنتخبين المحليين، حيث أنه يوجد 39 %فقط من المنتخبين المحليين يتمتعون بمستوى تعليمي عال، وهو ما يؤدي إلى تورطهم في قضايا الفساد بفعل الجهل بالقوانين المنظمة.

– ضعف الأجور الموجهة للمنتخبين المحليين مع ضخامة المبالغ المالية التي يشرفون على إنفاقها: إذ يتقاضى رؤساء البلديات حاليا رواتب جد ضعيفة لا تتجاوز 15 ألف دينار كراتب قاعدي وتصل حوالي 17 ألف دينار مع احتساب المنح العائلية بالنسبة للمنتخبين الذين كانوا بطالين قبل الانتخابات، في حين يتقاضى أعضاء المجلس 12 ألف دينار فقط.أما رؤساء البلديات الذين كانوا يشغلون مناصب قبل الانتخابات فيتقاضون نفس رواتبهم في المؤسسات التي كانوا يشتغلون بها عن طريق الانتداب، إضافة إلى منحة التمثيل التي لا تتعدى 2270 دينار فقط، مع عدم استفادتهم من بعض المنح (النقل والقفة). [1]

– غياب حماية قانونية : فالمنتخبون المحليون عادة ما يطالبون بحصانة قانونية كتلك التي يتمتع بها نواب البرلمان تحميهم وتمكنهم من مواجهة شبكات الإجرام المنظم، وقد طالب منتدى امیار الجزائر بنظام أساسي للمنتخب المحلي يحدد حقوق وواجبات هده الفئة[2]

[1] ليلى مصلوب، " الأمناء العامون بالولايات يجتمعون بالمنتخبين المحليين للنظر في مطالبهم "، الشروق اليومي، 27 ديسمبر، 2008، الحدث، ص 6

[2] عزيز ح، " أمیار يتهمون أحزابا بالبزنسة على حساب انشغالاتهم "، الشروق اليومي، 09مارس، 2011، الحدث، ص

المطلب الثالث : أثار الفساد المترتبة على عجلة التنمية المحلية في الجزائر

عدم الاستقرار السياسي:

لانتشار مظاهر الفساد تأثير بالغ على شرعية الدولة وكفاءة أجهزتها المختلفة، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وإضعاف حكم القانون وغياب العدالة وتكافؤ الفرص وحلول الرشوة والمحاباة والمحسوبية محلها وهو ما يؤدي إلى بروز بؤر التوتر والمعارضة والتصادم بين الطبقات المستفيدة والمحرومة من الموارد والثروات وجماعات المصالح فيما بينها(و ينعكس وجود فساد القمة على مدى عقلانية اتخاذ القرار لأن غياب حكم القانون وتدخل المصالح الشخصية في اختيار البدائل المتوفرة يؤدي إلى رسم سياسات تخدم مصالح الأفراد والجماعات الفاسدة.و قد تجعل السلوكيات الفاسدة للحكام الدولة أكثر انكشافا أمام الحكومات والشركات الدولية، ففقدان الشرعية وعدم الاستقرار السياسي والتخبط في قرارات غير عقلانية يضعف موقف الدول أمام القوى الخارجية ويقلل من قدراتها التفاوضية، لسهولة التحكم في صناع القرار إما بإغوائهم بالرشاوى العمولات المادية أو بالضغط علىهم وتهديدهم بكشف ملفات الفساد التي تورطوا فيه[1]

تعطيل عجلة التنمية الاقتصادية:

تتأثر التنمية الاقتصادية في أي دولة بالبيئة السياسية والاجتماعية السائدة، فالإقبال على الاستثمار على الدول التي تعرف مستويات عالية من الفساد يكون منخفضا، فالدول التي يتميز سياسيوها وموظفوها بالفساد لا تستطيع إقناع الشركات الأجنبية بالاستثمار فيها، لأن المستثمر يجد في طريقه الكثير من العراقيل البيروقراطية التي لا يمكن القضاء علىها إلا بالرشاوى وهو ما يمثل عبئا إضافيا وتكلفة زائدة على ميزانية المشروعات، الأمر الذي يعيق فرص نقل المهارات والتكنولوجيا والمساهمة في

[1] مصطفى كامل السيد، " **العوامل والآثار السياسية " في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، المحرر :إسماعيل الشطي، ط2(مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2006)، ص 273.

عصرنه الطاقة الإنتاجية المحلية بسبب ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية، ويزيد من تكلفة الخدمات التي يقدمها المستثمر أو ينقص من نوعيتها.[1]

وتؤثر مظاهر الفساد على أداء المؤسسات الاقتصادية التي لا تستطيع استغلال مواردها المالية والبشرية بشكل فعال، بسبب استنزافها عن طريق الرشوة والاختلاس، وغياب نظم الحوافز التي تشجع زيادة الإنتاجية، أو عن طريق التحاق موظفين غير أكفاء بطرق غير مشروعة دون أن يكون لهم أداء وإنتاجية كافية أو لعدم تناسب قدراتهم مع الوظائف التي يشغلونها؛ وفي نفس الاتجاه تؤدي الطرق غير المشروعة للحصول على الوظائف والمناصب في المؤسسات الاقتصادية إلى هروب الكفاءات الحقيقية والنزيهة التي لا تستطيع العمل في بيئة فاسدة لا تسمح لها باستغلال خبرتها وتكوينها بشكل جيد، في حين أن دفع العمولات للحصول على الصفقات العمومية يهدد المنافسة العادلة بين الشركات والمقاولات ويولد عدم الكفاءة التخصصية من خلال السماح للمقاول الأقل كفاءة وأعلى قدرة على رشوة أن يكون المستفيد من العقود فتختل المعاملات الاقتصادية يتشوه الهيكل الاقتصادي بسبب نمو الثروات بشكل لا يتفق مع قواعد المنافسة، من جهة أخرى يؤدي الاختلاس والتهرب الضريبي إلى هدر الموارد المالية للدولة وعجز الموازنة العامة وسحب مبالغ ورؤوس أموال ضخمة من السوق المحلية، لأن المتورطين في ذلك يلجئون إلى تهريبها إلى البنوك الأجنبية خوفا من فقدانها في حالة تعرضهم للمقاضاة، الأمر الذي ينقص محورا هاما من محاور العملية التنموية وهو رؤوس الأموال ويساعد على اتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي الذي ينجم عنه عجز المؤسسات التي تنشط بشكل قانوني نظرا لخضوعها لمصاريف أكثر من ضرائب وتأمين على العمال.[2]

---

[1] رضا، هميسي. " **دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها** " . دفاتر السياسة والقانون. جامعة ورقلة. العدد 1 (جوان 2009).

[2] حسن أبوحمود، "**الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية**"، مجلة جامعة دمشق المجلد18، العدد الأول، 2000، ص450.

بالإضافة إلى ذلك، يميل المسئولون الحكوميون الفاسدون إلى الاهتمام بأنواع النفقات العامة الاستهلاكية التي تخلق فرصا أكبر للفساد كمشاريع البنية التحتية الكبيرة أو مشاريع التسلح التي يصعب مراقبتها ومتابعتها (نظرا لطابعها الأمني السري) التي تسند للشركات الخاصة في شكل صفقات عمومية، مما يشوه تركيبة النفقات العامة التي من المفروض أن تتضمن الأنشطة الإبداعية وتنمية الموارد البشرية فالفساد – بناء على ذلك – يسبب تراجع مؤشرات التنمية البشرية (خاصة مؤشرات الصحة والتعليم)[1].

وتتكبد الدولة خسائر كبيرة في سعيها للقضاء على الفساد من خلال تخصيص مبالغ وإمكانيات هامة لأجهزة المراقبة والمتابعة والتفتيش وأجهزة الضبط، وذلك باقتطاع نفقات سنوية من ميزانية الدولة لإعداد وتدريب القوى البشرية أو لتوفير الإمكانات المادية من تجهيزات فنية وتكنولوجية وهياكل، بدل استغلالها في المشاريع الإنتاجية. في سياق آخر، أوضحت الدراسات أنه في ظل تفشي الفساد يستغل أصحاب النفوذ مواقعهم المميزة اجتماعيا وسياسيا للاستئثار بالثروة والدخل والمنافع الاقتصادية الريعية (كالقروض) التي يقدمها النظام السياسي، مما يزيد من حدة الطبقية لتراكم الأصول لصالح نخبة معينة فقط.[2]

تشويه التماسك الاجتماعي:

فتفشي الفساد في مجتمع ما يؤدي إلى زيادة حدة الفقر بسبب غياب المساواة في توزيع الثروة والموارد، وضعف ورداءة الخدمات الاجتماعية يؤديان للشعور بالظلم لدى الطبقات المحرومة يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي والبحث عن وسائل بديلة لتحقيق المساواة مع الطبقة الفاسدة والاحتذاء بها في السلوك الاستهلاكي، ويقل الاهتمام بالمصلحة العامة في ظل اللامبالاة والسلبية التي يفرضها الاهتمام

[1] منير الحمش، **الاقتصاد السياسي، الفساد، الإصلاح، التنمية**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ص 20.

[2] ناء اليمانى، **الفساد الإدارى وعلاجة من منظور إسلامى**، 2009

بالمصالح الشخصية، في ظل عملية الانتقال من قيم الجماعة المتماسكة إلى قيم الأفراد الباحثين عن نجاح فردي.

أما في الجانب القيمي، فإن حصول العناصر الفاسدة في المجتمع على مدا خيل أكبر ومستوى معيشي أحسن دون تعرضهم للعقاب يشجع بقية أفراد المجتمع على سلوك نفس النمط من التصرفات للحصول على نفس المكانة الاجتماعية. بينما يحول النجاح الاجتماعي الذي تحققه العناصر الفاسدة الفساد إلى مكون اجتماعي مقبول وثمنا معقولا للتكلفة، لا ينظر له المجتمع كخرق للقانون والحقوق العمومية.

إضعاف كفاءة الأجهزة الإدارية:

بخلق جو من اللايقين وانعدام الثقة داخلها، ففساد كبار المسئولين داخل المنظومة الإدارية يثبط روح المسؤولية والحماس والدافعية للعمل لدى الموظفين ويقلل من القدرة على السيطرة عليهم، بسبب عدم تطبيق النصوص القانونية التي تنظم العلاقات بينهم، وعدم اتخاذ قرارات رشيدة تخدم الهدف العام الذي تقوم عليه المنظومة الإدارية.إضافة إلى ذلك فإن الرشوة والمحسوبية في وضع وتطبيق نظم الحوافز والترقيات داخل المنظومة، تقلل من مدى ولاء الموظف لها، وتعمل على إضعاف القدرة الإنتاجية من خلال إسناد الوظائف لأفراد يفتقدون للتأهيل والتكوين اللازم، وحرمان الجهاز الإداري من أصحاب الخبرة والكفاءات، وعليه فإن الفساد ينقص من كفاءة المرافق العامة في أداء مهامها وتقديم الخدمات العامة، عند منح عقود الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة التي يلتزم أصحابها بدفع الرشاوى للحصول على العقود.أضف إلى ذلك فإن ثقة المواطنين في الأجهزة الإدارية وسوء العلاقة بينها تقل بسبب انتشار ثقافة الفساد فيها وبطء عملية اتخاذ القرار فيها في ظل بيئة دولية ومحلية متغيرة.[1]

[1] أمير فرج يوسف، **مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي** و**الإقليمي والعربي** والدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة .لمكافحة الجريمة. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص100

المشاكل التي تؤثر على مسار التنمية المحلية في الجزائر:

وهي عقبات متنوعة ومتباينة فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي وهي عقبات اقتصادية واجتماعية وإدارية وتنحصر كالأتي :

1. **العقبات الاقتصادية** : تتركز في الجوانب التالية

- قلة محدودية توفير وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات
- العزلة وعدم وكفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية
- قلة مع عدم القدرة على الادخار مما يضعف حافز الاستثمار

2- **العقبات الاجتماعية:** وهي ذات طابع وتأثير اجتماعي ومعرقلة لعملية التنمية المحلية وهي متنوعة وأبرزها ما يلي :

- المشكلة السكانية وخاصة المتعلقة بالنمو السكاني المرتفع وعلاقة ذك بالموارد الطبيعية أو الثورة المادية
- تأخير البيئة الاجتماعية متمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين أي نقص المهارات التقنية والإدارية على مستوي المحلي

3- **العقبات الإدارية** يمكن تلخيص ذلك في الأسباب التنظيمية والتقنية المتمثلة فيما يلي:

- ✓ عدم التجسيد الفعلي اللامركزي والديمقراطية المحلية، وذلك أن استقلالية الجماعات المحلية تبقي متفاوتة. بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها داتيا كالبلديات الكبري كلما كانت أكثر استقلالية بينما البلديات غير قادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقي دائما تابعة للمركز.

- ✓ عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية وتدني وعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحلين [1]
- ✓ سوء تسير الموارد البشرية بحيث أدى ذلك إلى توزيع غير المنطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، وهذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق للتنمية المحلية، وبالتالي الانحراف عن الاستغلال الأمثل الأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات. [2]

[1] امر نصر، **اثر الفساد على عملية الإصلاح داخل سوريا**، الحوار المتمدن -العدد: 2358 -2008 /7/30

المبحث الثاني : آليات مكافحة الفساد الإداري

القانون يعتبر إصلاحا إداريا تنمويا بالدرجة الأولي لأنه يحاول إن يوقف بين مختلف التوجهات الإصلاحية لقد قامت الجزائر بمجهودات من خلال التدابير والتشريعات مما أدي بها إلي إتباع خطوات الإصلاح الشامل وسنقوم بعرض قانونين من الكم الهائل من القوانين والتشريعات الموجودة في الجزائر ألا وهما قانون 06- 01 المتعلق بمكافحة الفساد وقانون 06-03 المتعلق بقانون الوظيف العمومي.

المطلب الأول :أهم الإصلاحات [قراءة في قانون 06-01 المتعلق بمكافحة الفساد)

بعد المصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كان من اللزوم وضع إطار لمنع الفساد ومحاربته وترجمت في قانون 0601 الوقاية من الفساد ومكافحته إن المشرع الجزائري قبل إن يفصل في المواد المتعلقة بقانون 06-01 أعطي تعار يف المصطلحات كالفساد والموظف العام الجرم الأصلي ولقد تصمن المشرع على 72 مادة موزعة على ستة أبواب :

- أحكام عامة (من المادة 01-02)
- التدابير الوقائية في القطاع العام (من المادة 03-06).
- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (من المادة 17-24).
- تجريم العقوبات وأساليب والتحري رشوة الموظفين العموميين (من المادة 25-56).
- التعاون الدولي واسترداد والموجودات (من المادة 57-70).
- أحكام ختامية(من المادة 70-72).[1]

والهدف من هذا القانون وضع إجراءات لازمة للوقاية من الفساد لتحقيق الشفافية والنزاهة في التسيير القطاع العام والخاص لتسهيل الدعم الدولي من اجل الوقاية من الفساد.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أمر رقم 06-01 يتضمن مكافحة الفساد، الجريدة الرسمية، عدد 14، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2006

لقد اشترط في توظيف المستخدمين النجاعة والشفافية ويتم تعينهم تبعا لإجراءات مناسبة ومنحهم اجر مناسب وإقامة لهم دورات تكوينية لتوعيتهم من مخاطر الفساد. [1]

إذا متى تعرضت مصالح الموظف مع المصالح العامة ثم انتقل المشرع أل إجرام الصفقات العامة الذي أرادها المشرع إن تؤسس على قواعد الشفافية لتسير الأموال العمومية الشفافية في التعامل مع الجمهور ثم عرج على التدابير المتعلقة بسلك القضاة ودلك لتحصين القضاة ضد مخاطر الفساد ولم يستثني المشرع القطاع الخاص من تشريعاته ووضع له تدابير لمنع ضلوعه في الفساد ونادي بمشاركة المجتمع المدني في الرقابة من الفساد... منع تبيض الأموال.[2]

استفراد الباب الثالث الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته حيث حدد النظام القانوني للهيئة واستقلالية الهيئة ومهامها وعلاقتها بالسلطة القضائية ألزم أعضائها بالمحافظة على السر المهني ثم تقديم التقرير السنوي.[3]

أما الباب الرابع فتطرق إلي العقوبات المتعلقة بالرشوة وفصل فيها :عقوبة الرشوة في مجالات الصفقات العمومية، عقوبة رشوة الموظفين العموميين الأجانب، عقوبة اختلاس الممتلكات من قبل الموظف العمومي، الغدر، عقوبة الإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة، والرسم عقوبة إساءة استغلال الوظيفة، عقوبة تعارض المصالح، عقوبة تلقي الهدايا، أما أساليب التحري فقد وضحها المشرع وتتمثل في تسليم المراقيب من الجمع أدلة أو الترصد الالكتروني وذلك بأخذ إذن من السلطة القضائية المختصة.[4]

---

[1]- أمر 06-01، المرجع السابق، المادة 03.07 ص5

[2]- المادة 16، المرجع نفسه، ص07.

[3]- المواد من 17-24، المرجع نفسه، ص 07-08.

[4]- المادة 61، المرجع نفسه، ص 13

التعامل مع المؤسسات المالية من اجل القضاء على عائدات الفساد. ولا يسمح بإنشاء مصارف لها حضور مادي ولا تخضع للرقابة وتقديم المعلومات المالية للسلطات الأجنبية إذا كانت التحقيقات الجارية على إقليمها جاءت المادة 61 لتحدد الحساب المالي المتواجد بالخارج إن يبلغ الموظف العام إذا كان له حساب مالي في بلد أجنبي للسلطات ثم تدابير الاستيراد عن طريق التعاون الدولي في مجال المصادرة تجميد العائدات المتدنية من الجرائم المنصوص عليها.[1]

المطلب الثاني :أهم الإصلاحات (قراءة في قانون 06-03 المتعلق بالوظيفة العمومية)

إن القانون 06-03 بالرغم من انه لا يوجد فرق كبير عن المرسوم 85-59 المؤرخ في 23 مارس 1985 إلا في بعض النقاط الإدارية رغم دلك لقد أعطي ملامح النظام المفتوح خاصة لما يتعلق التوظيف على أساس الشهادة والتخصيص.

لقد جاء الأمر 06-03 لتوضيح العلاقة الموجودة بين الموظف والإدارة.كما وضح على من يطبق هذا الأمر على الموظفين الذين يمارسون نشاطهم في المؤسسات والإدارات العمومية.[2]

لقد عرف الأمر 06-03 حسب مادته الرابعة الموظف يعتبر موظفا كل عون عين في وظيفة عمومية دائمة ورسم في الرتبة في السلم الإداري. الترسيم هو الإجراء الذي يتم من خلاله تثبيت الموظف في وظيفته من خلال هده المادة يظهر إن المشرع الجزائري أعطي ثلاث ركائز للموظف: التعيين ديمومة الوظيفة، الوظيفة مصنفة وليس في خدمة مرفق عام والعلاقة التي تربط بين الإدارة والموظف هي علاقة قانونية تنظيمية.[3]

---

[1]- المادة61، المرجع السابق، ص13.

[2] المادة 62-63، المرجع نفسه ص13

[3] الامر 06-03 متضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية الجريدة الرسمية عدد 46 الصادرة بتاريخ 2006/07/15

أشار المشرع الجزائري في هذا الأمر إلي تصنيف أسلاك الموظفين وهدا حسب مستوي التأهيل المطلوب وقد صنفها إلي أربعة 04 أصناف كما يمكن إن تقسيم المجموعات إلي مجموعات فرعية.[1]

تطرق المشرع الجزائري الأنظمة القانونية الأخرى للعمل من خلال المادة 19 " تخضع مناصب الشغل التي تتضمن نشطات الحفظ أو الصيانة أو الخدمات في المؤسسات والإدارات العمومية إلي نظام تعاقد " هذه المادة أوضحت العلاقة هي علاقة تعاقدية توضح الفرق الموجود بين العمل الوظيفة.فالعمل يكون على أساس تعاقدي. فلا يمكن لأي حال من الأحوال إن يكسب صفة الموظف...". [2]

بعدما تم توضيح علاقة الموظف بالإدارة وتظهر تجليات هده العلاقة في حقوق وواجبات الموظف.

1/ **الحقوق:** أول حق للموظف هو الراتب الذي ينقضاه مقابل أداء خدمة...[3] وهدا الأمر لم يعرف الراتب ويكون الراتب يتشكل من عنصرين :الراتب الرئيسي، العلاوات، والتعويضات من استفادتهم من المنح العائلية...[4]

يتحدد الراتب الرئيسي من خلال الرقم الاستدلالي الأدنى للرتبة مضافا إلي الرقم الاستدلالي المرتبط بالدرجة المحصل عليها : الراتب الرئيسي: ض الرقم الاستدلالي X ض قيمة النقطة الاستدلالية.

2/ **التكوين:** من اجل تحسين المستوي من اجل تأهيل الموظف وترقيته المهنية.

[1] المادة 08، المرجع السابق، ص 04.

[2] المادتين 15-16، المرجع نفسه، ص04.

[3] المادة 22، المرجع نفسه، ص 05.

[4] المادة 32، المرجع نفسه، ص 06.

3/ الترقية : إن الترقية تتمثل في الانتقال من رتبة إلي أخري في نفس السلك وهنا ما جاء في المادة 107 لها شروط :

- ✓ علي أساس الشهادة من بين الموظفين الدين تحصلوا خلال مسارهم المهني على شهادات ومؤهلات مطلوبة.
- ✓ بعد تكوين متخصص.
- ✓ النقل الإجباري.
- ✓ الدرجة الرابعة :التنزيل إلي الرتبة السفلي مباشرة.
- ✓ التسريح. [1]

وعلى ذكر التسريح تنتهي الخدمة وليس فقط بالتسريح وإنما أيضا :

1. فقدان الجنسية الجزائرية أو تجريد منها.
2. فقدان الحقوق المدنية.
3. الاستقالة المقبولة بصفة قانونية.
4. العزل–التسريح.
5. الإحالة على التقاعد –وفاة...[2]

[1] المرجع السابق المادة 163، ص 15

[2] المادة 216، الأمر 06 –03، المرجع نفسه.

المطلب الثالث: الآليات المؤسساتية

أولا: المؤسسات الرسمية

يقترح القانون 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 ضمن الآليات المؤسساتية بإنشاء هيئة وطنية متخصصة تتولي تنفيذ البرامج الوطنية لمواجهة الفساد، وتتميز هذه المجموعة بوضع صلاحيات واسعة في مجال الوقاية من دورها التوجيهي، وفي محاربة الفساد من خلال كشف الجرائم وإيقاف مرتكبها كما تنص المادة 17 من القانون 01/06 على ما يلي تنشا هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته قصد تنفيذ الإستراتجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد وتنص المادة 18 من نفس القانون الهيئة السلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع لدي الرئيس الجمهورية ومن بين الاقتراحات التي حددها القانون 01/06 لهده المؤسسة من المادة 20: [1]

1) اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد.
2) حرص على التوجيه الأشخاص أو مؤسسات للوقاية من الفساد.
3) إنشاء مراكز لجمع المعلومات التي يمكن فضح أعمال الفساد.
4) تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية.
5) إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد.
6) السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات على التعاون مع الهيئات المكافحة الفساد.
7) الحث على كل نشاط يتعلق بالبحث عن أعمال المباشرة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.[2]

[1] ضريفي محمد،" **التصريح بالممتلكات كآلية للوقاية من الفساد ومكافحته**"، الملتقى الوطني حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة،2008 .

[2] عادل عبد العزيز السن،" **مكافحة أعمال الرشوة**"، مكافحة الفساد في الوطن العربي، المنظم العربية للتنمية الإداري، القاهرة، 2009.

– وحسب المرسوم الرئاسي رقم 64/12 المؤرخ في 2012/02/04 المتم للقانون رقم 413/06 المؤرخ في 22/ 11/ 2006 الذي يحدد تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمه وكيفيات سيرها.

ثانيا: المؤسسات غير الرسمية

وتتشكل من المنظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي الذي جاء بإصلاحات ضد الفساد ومكافحته والوقاية منه. [1]

- **منظمة الشفافية الدولية Transparence International:** هي منظمة دولية غير حكومية معينة بمكافحة الفساد وتقدم سنويا تقرير حول الفساد وتحدد قائمة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم وتأسست المنظمة سنة 1993 وتعرف على إنها الشفافية الدولية هي المنظمة مجتمع المدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد وتجمع الناس معا في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال والنساء والأطفال حول العالم وخلق تغيير نحو العالم من دون الفساد تعد من بين أهم المنظمات التي تحد من الفساد ومكافحته.[2]

- **البنك الدولي : ويشمل**

1. **ضبط ومكافحة لفساد** :هو مؤشر الذي يقيس مدي استغلال المكتب الإداري العمومي أو استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب ضيقة أو استعمال أدوات الدولة المالية لتحقيق الأهداف.

[1] ظريفي محمد، المرجع السابق.

[2] منظمة الشفافية الدولية www.transparency.org

2. **التمثيل وإبداء الرأي والمسائلة واحترام الحقوق والحريات** : يقيس مدي توفر آليات ونظم المسالة والمحاسبة في النظم الحك ومساحات ابدي الرأي واحترام الحقوق السياسية والمدنية وحقوق وحريات العامة للإنسان.[1]

3. **الفعلية الحكومية** : يقيس المدى كفاءة لجهاز البيروقراطي والإدارة العامة على تنظيم وتقديم الخدمة العامة.

4. **جودة ونوعية الأطر التنظيمية:** وهو المؤشر الذي يقيس جودة ونوعية التنظيم الإداري والأعمال الحكومية وقدرة على تقديم جودة.

5. **سيادة القاعدة القانونية:** يقيس هذا المؤشر مدي احترام الأشخاص للمعنوية القانونية في كل المعاملات الإدارية والتجارية وفي إبرام الصفقات والعقود واستقلال السلطة القضائية.

6. **ملائمة أنظمة السوق** ويشير إلي مدي ملائمة أنظمة السوق من خلال قانون العرض والطلب ويستند البنك الدولي قياس نوعية الخدمة الإدارية وجودة الإدارة والوقاية من الفساد. [2]

[1] عز الدين بن تركي،" **الفساد الإداري :أسبابه، آثاره وطرق مكافحته– إملتقي ،الدول**"، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية . وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012

[2] صطفى الفقى، **الفساد الإداري والمالي بين السياسات والإجراءات**،-http://www.cipe-egypt.org/articles/art0900.htm

استنتاجات :

1/قانون مكافحة الفساد :

- ✓ يعتبر قانون مكافحة الفساد من الإجراءات القانونية التي أصدرها المشرع الجزائري لمحاربة الفساد بعدما اتضحت مخاطره.
- ✓ قام المشرع في القانون مكافحة الفساد باتخاذ الإجراءات الملائمة لمنع كل الشبهات التي من الممكن إن يقع فيها الموظف.
- ✓ سلط المشرع الضوء على العقوبات ودلك لترهيب الموظف.
- ✓ تعتبر الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد تجسد للسياسة مبادئ القانون والشفافية قانون الوظيف العمومي 06-03 قانون 06-03 احد الأدوات القانون تستخدمه الدولة لتسير وضبط الموظفين.
- ✓ ألزم المشرع الموظف بأداء اعملا وحظر عليه القيام ببعض التصرفات لتوفير المناخ الملائم للوظيفة.
- ✓ قد حدد المشرع الجزائري العلاقة التي تربط الموظف بالإدارة، اذ تمثلت في العلاقة التنظيمية، إذ تقوم على القواعد والأساليب التي من شانها تسير الوظيفة العامة.[1]

[1] المادة 216، الأمر 03-06، المرجع السابق.

الخاتمة

تمت معالجتنا لهذا الموضوع عبر ثلاثة فصول من خلالها الإجابة على الإشكالية المطروحة باعتبار صحة الفرضيات التي قدمناها في بداية الطرح، معتمدين في ذلك على مجموعة من تساؤلات الفرعية في الأول تعرفنا على طبيعة الفساد الإداري والتنمية المحلية ،من خلال تحديد المفاهيم وضبط المصطلحات.

في العنصر الأول خصصناه لدراسة الفساد الإداري الذي يعتبر عائقا يواجه الأجهزة الإدارية كونه مسؤول إلى حد كبير عن تعطيل عملية التنمية وهو بكل بساطة سوء استغلال السلطة أو المسؤولية العامة لأغراض خاصة، كما أن الفساد لا يقتصر على قطاع معين بل يمتد إلى قطاعات عديدة في مؤسسات الدولة هذا مل يضعف من نسب الاستثمارات الأجنبية التي أصبحت تدرج الرشوة ضمن تكاليف مشاريعها مع الدول النامية. كما أن الفساد يعرقل التنمية الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية في الدول الإفريقية الأسيوية ودول أمريكا اللاتينية، الأمر الذي أدى بالمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي والصندوق النقد الدولي في تقاريرها السنوية إلى مطالبة العديد من الدول المتخلفة بوضع أسس إلى مكافحة الفساد.

أما في الفصل الثاني قدمنا فيه الإطار ألتأصيلي للتنمية المحلية حيث تناولنا فيه مفهوم ونظريات بالإضافة إلى خصائص والأهداف التي تبرزها التنمية المحلية، كذلك الأبعاد فيما يخص البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي التكنولوجي بالإضافة إلى البعد السياسي، أما فيما يخص الفصل الثالث خصصناه رهانات والفساد وترقية فعل التنمية حيث تناولنا فيه ملامح الفساد في الجزائر وأثره على التنمية المحلية كذلك تحدثنا على المكانز مات لمكافحة الفساد بالإضافة إلى الآليات المؤسساتية لمكافحة الفساد.

كما حاولنا تحليل ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر عن طريق الرجوع إلى الخلفيات لبروز الظاهرة وعرضنا أهم قضايا المتعلقة بالفساد التي عرفتها البلاد ونبين من خلال دراسة تطور الفساد في

الجزائر بأن الظاهرة ليست وليدة العدم بل هي نتائج لتراكمات عدة اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية بالإضافة إلى انحراف الجمعيات المدنية عن دورها الأساسي ونقص الجانب الرقابي خاصة المكتوبة الخاصة والعامة في فترات معينة بالإضافة إلى تدهور القيم الأخلاقية والاجتماعية.

ومن هنا فإن بناء إستراتيجية لتنمية وتطوير الإدارة الجزائرية في ظل مستجدات المعاصرة ومستقبلية، يتطلب معالجة ظاهرة الفساد في الأجهزة الإدارية ككل وذلك بالاستفادة من التقنيات والأدوات العلمية ومواكبة هذه المستجدات الجديدة كأداء فعال لهذه المنظمات الإدارية لتحقيق التنمية المحلية والقضاء على الفساد الإداري.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا لهذه الدراسة نتائج من خلال استعراضنا في مكافحة الفساد:

الفساد الإداري ظاهرة خطيرة أخذة في التفاقم بشكل كبير كما إنها تشمل الدولة بدرجات متفاوتة بحسب خصوصية ودرجة تطور كل مجتمع، الفساد الإداري يعد أحد المعوقات الرئيسية لتجسيد مسيرة التنمية المحلية في الجزائر، حيث أن انتشار الرشوة والمحسوبية ومختلف الأشكال الأخرى للفساد جعل من الجزائر نموذجا للدولة الفساد والإفساد فالبرعم من إن الجزائر دولة غنية بمواردها وثرواتها الطبيعية والبشرية والمالية ولا تزال دولة متخلفة في جميع مجلات حيث لا يزال المجتمع الجزائري يعاني من مظاهر الفقر والبطالة إن ظاهرة الفساد الإداري ملازمة التي يغيب فيها عنصري الرقابة والمسؤولية فهناك علاقة عكسية بين غياب الرقابة وانتشار الفساد الإداري،خاصة في الإدارات الحكومية التي تدير الشؤون المالية، مثل ضرائب والتأمينات والبنوك، حيث تكثر عمليات الاختلاس والسرقة والرشوة وكل هذا راجع إلي ضعف الأجهزة العاملة في مجال الرقابة الإدارية والمحاسبة على مستوي المجتمع أو الدخل تنظيمات وقطاعات الإنتاج والخدمات الفنية والتنظيمية والمالية.

اقتراحات الدراسة:

بعدما استعرضنا أهم نتائج الدراسة أقترح فيما يلي بعض الاقتراحات التي أراها ضرورية لمكافحة الفساد الإداري، وأثره على التنمية المحلية في الجزائر، لا أن يعمل على نشر وترسيخ حكم راشد حقيقي وممارسة الديمقراطية الفعلية التي تسمح بإعطاء فرص أكبر للمشاركة الشعبية الواسعة في وضع برامج ومراقبة تنفيذها والابتعاد عن الديمقراطية الصورية، بالإضافة إلى العمل على تقليص الهوة بين الحاكم والمحكوم وكسب ثقة الإفراد في المسؤولية ومؤسسات الدولة وجعلهم عنصرا في مكافحة الفساد.

على الجزائر أن تبذل المزيد من الجهود في سبيل تفعيل كل من دور البرلمان والجهاز القضائي والإعلام ومختلف مؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد بكافة إشكاله وصوره وتطبيق القوانين وتطوير الجهاز الإداري من أجل القضاء على البيروقراطية والرشوة والمحسوبية وغيرها من مظاهر الفساد التي تنتشر بكثرة في الإدارة الجزائرية.

وفي الأخير أستنتج أن استراتيجيات التنمية لمعالجة الفساد الإداري في الجزائر لا يمكن أن تكون ذات فعالية إلا بإيمان السلطات الحكومية والسياسية بضرورة التغيير، لأن الإدارة الجزائرية بدأت تأخذ منحنى أخر يتطلب دراسة الظاهرة من ناحية المنطقية المبنية أولا على إسهامات الأكاديميين والباحثين في مجال الإدارة، وكذا استخلاص أفضل أساليب والتقنيات لإيصال الإدارة الجزائرية إلى مرتبة الإبداع والابتكار، لان عالم اليوم يعيش السرعة في الفكر الإداري علما ومهنة، فهناك تطورا وتحديثا في المبادئ والنظريات وتقدما سريعا في الأساليب والأدوات الإدارية التي تتمخض عنها أفكار جديدة تساهم بدرجة كبيرة في التغيير بهدف تحقيق التنمية المحلية، ومن خلال كل هذا أحاول أن أضع تصور مستقبلي لظاهرة الفساد في الإدارة الجزائرية بناء على سيمات الوضع القائم التي تبرز حالة الفساد في الإدارة والمجهودات الموضوعية لمكافحته.

الأولى بأن وضعية الفساد في الإدارة الجزائرية ستعرف زيادة في الوتيرة وهذا نظرا لبعض المؤشرات القائمة منها تدني وضع الاجتماعي والمادي للموظفين خاصة في قطاع الوظيف العمومي وانتشار حالات الاختلاس والسرقة والرشوة في القطاعات الحساسة مثل البنوك ومصارف العمومية، هذا فضلا عن بعض الإحصائيات كاحتلال الجزائر مراتب متدنية في ترتيب مدركات الفساد للدول، وعدم بذلها للجهد اللازم في محاربة الفساد في الإدارة على مستوى السنوات الماضية حسب تقرير البنك الدولي 2006.

أما ثانيا فهو بقاء حالة الفساد في الإدارة الجزائرية في وضعية مستقرة، وهذا بناءا على محافظة الجزائر على ترتيبها في سلم مدركات الفساد لمدة ثلاث سنوات على التوالي2003 – 2004 باحتلالها للمرتبة 97 في الترتيب عالمي.

أما ثالثا فهو القضاء التدريجي على الفساد الإداري في الجزائر وهذا حسب المعطيات الجديدة التي بدأت تظهر خاصة في السنوات الأخيرة، ولاسيما وضع تشريع خاص لمكافحة الفساد والوقاية منه وإنشاء هيئة خاصة، حققت الجزائر تقدما في سلم مدركات الفساد لسنة 2006 من المرتبة97 في 2005 إلى مرتبة 84 في 2006 هذا فضلا عن وجود إرادة سياسية عليا من أجل مكافحة الفساد وكشف العديد من القضايا ومحاكمة المتورطين فيها باختلاف مناصبهم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

أ- القرآن الكريم

ب- الحديث الشريف

ج- الأوامر والقوانين

1. أمر رقم 06-01 يتضمن مكافحة الفساد الجريدة الرسمية عدد 14 الصادرة بتاريخ 08 مارس2008.
2. الأمر 06-03 متضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية الجريدة الرسمية عدد 46 الصادرة بتاريخ 20/07/15.

د- المراسيم :

1- خطاب رئيس الجمهورية، عند افتتاح السنة القضائية 2002 - 2003، الملقى بالجزائر بتاريخ 30 أكتوبر2002 ، نشرة القضاة، وزارة العدل، الجزائر، العدد60 .

2- خطاب رئيس الجمهورية، عند افتتاح الندوة الوطنية حول إصلاح العدالة الملقى بالجزائر بتاريخ 28 مارس2005 ، نشرة القضاة، وزارة العدل، الجزائر.

3- خطاب رئيس الجمهورية، عند افتتاح الندوة الوزارية لترقية تصديق اتفاقية الأمم المتحدة ضد الإجرام المنظم العابر للأوطان، الملقى بالجزائر بتاريخ 29 :أكتوبر2002 ، نشرة القضاة، وزارة العدل، الجزائر.

4- خطاب رئيس الجمهورية، عند افتتاح السنة القضائية،06 2005 ، الملقى بالجزائر 20 : نوفمبر2005 ، نشرة القضاة، وزارة العدل،/ الجزائر.

ثانيا: المراجع

❖ الكتب

1. إبراهيم حسين توفيق، **الاقتصاد السياسي للاصلاح الاقتصادي**، القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
2. أبو دية احمد، **الفساد وسيلة والآليات مكافحة**، فلسطين : منشورات الإتلاف من اجل النزاهة والمسائلة أمان، 2004.
3. أحمد رشيد، "**التنمية المحلية**" ، دار النهضة العربية، القاهرة،2001.
4. احمد عبد الطيف، **التنمية المحلية**، مصر دار لطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
5. أمير فرج يوسف، **مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة .لمكافحة الجريم**ة. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2009
6. جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع برج الكيفان الجزائر، ط 2014.

حسين مذكور، **الرشوة في الفقه الإسلامي**، مقرنة بالقانون دار النهضة العربية، مصر، 1948.

7. حمدي رضا هاشم، **الإصلاح الإداري**، ط.1 عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2011.
8. زين الدين بلال أمين، **ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية والتشريع المقارن**، ط1، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي،2009 .
9. عادل عبد العزيز السن،" **مكافحة أعمال الرشوة**"، **مكافحة الفساد في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإداري، القاهرة، 2009.

10. عاصم الاعرجي، **نظريات التطوير التنمية الادارية** ،مطبعة التعليم العالي 1988.

11. عبد الحميد براهيمي، " **دراسة حالة الجزائر**"، في الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، المحرر: إسماعيل الشطي، ط1. (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)،

12. عبد الحميد براهيمي،" **دراسة حالة الجزائر**"، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،.2004.

13. عبد الحميد قرفي، **الإدارة المركزية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

14. عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية الإسكندرية**، الدار الجامعية 2001.

15. علي كريم العمار، مقدمة في **مفهوم تنمية الاقتصادات المحلية**، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي جامعة بغداد.

16. فارس رشيد البياني، **الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجية والخدمية في علم الاجتماع الانحراف والجريمة**.دراسة ميدانية،المكتب العربي الحديث الإسكندرية.

17. لؤي أديب سليمان العيسى، **الفساد الإداري والبطالة**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن ط2009.

18. محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري**. ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1994

19. محمود محمد معابرة، **الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011م – 1432.

20. مصطفى كامل السيد، " **العوامل والآثار السياسية** " **في الفساد والحكم الصالح** في البلاد العربية، المحرر :إسماعيل الشطي، ط2(مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2006)

21. مطر عصام عبد الفتاح، **الفساد الإداري ماهيته، أسبابه، مظاهره**، الإسكندرية، دار الجامعية، 2011.

22. منير الحمش، **الاقتصاد السياسي، الفساد، الإصلاح، التنمية**. اتحاد الكتاب.

23. هاشم حمدي رضا، **الإصلاح الإداري**، عمان دار الراية للنشر، الطبعة الأولى سنة 2011 م – 1432.

❖ **الكتب باللغة الأجنبية**

1. Cécile Jolly ،'' Les cercles vicieux de la corruption en Algérie '' ،Revue Internationale Et Stratégique ،France، n° 43(2001/3)، p114.

❖ **مذكرات**

1. بوشريط محمد **الفساد الإداري وأثره على التنمية في الجزائر** مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة سعيدة 2015.

2. خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر آل الشيخ، "**الفساد الإداري :أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته**، نحو بناء نموذج تنظيمي "أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2007 .

3. خنفري خيضر، ،**تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق**، أطروحة لنيل الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010.

4. رضا، هميسي " **دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها** " دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، عدد 1 جوان 2009

5. ريان عبد السلام، **إشكالية التنمية المحلية ومدي فعالية البرامج للتنمية**، رسالة لنيل شهادة ماجستر في العلوم السياسية، ولاية الأغواط، جامعة الجزائر 2005 – 2006.

6. سمير مربوحي،" **الفساد وآليات مكافحته على ضوء النصوص النظرية والعوائق التطبيقية**"، ملتقى حول الفساد وآليات معالجت جامعة بسكرة،2012 .

7. صالح بلحاج، **نظرة في المفاهيم والنظريات التنمية السياسية**، دراسة جامعة سيدي بلعباس 2014.

8. عبد العالي حاجة، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتورة في العلوم القانونية.

9. عبد الله الحرتس يحميد، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الشلف 2011.

10. كيداني سيدي احمد، **اثر نمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

11. محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية**، قسم العلوم السياسية جامعة بسكرة 2013 -2014.

12. معتز سعيدي، **اثر التنمية الإدارية على الأداء الوظيفي** في الوزارات أطروحة دكتورة 2010 2011

13. مفتاح صالح معار، **الفساد الإداري والمالي أسبابه ومظاهره ومؤشرات قياسه**، الملتقي الوطني حول حوكمت الشركات كآلية حد من الفساد الإداري والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012.

14. نوال بوكعباش، **تأثير الموارد البشرية على التنمية الإدارة المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 2010 2011وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012.

15. يوسفي نور الدين، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2013.

❖ **مجلات وملتقيات**

1. إبراهيم زياني، **محور الإصلاح الإداري نحو الفاعلية جديدة لقضايا الإدارة العامة**، مجلة الشؤون الإدارية 1985.
2. احمد غريبي، **أبعاد التنمية المحلية وتحديات في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، عدد الرابع اكتوبر 2010.
3. امر نصر، **اثر الفساد على عملية الاصلاح داخل سورية**، الحوار المتمدن –العدد: 2358 – 2008 /7/30
4. بن ناصر يوسف، **معطية جديدة في التنمية المحلية**، المجلة الجزائرية، العلوم القانونية الاقتصادية السياسية الجزائرية العدد 3/ 1995.
5. بودليو سليم، **الوقاية من الفساد ومكافحته في القانون الجزائر أعمال الملتقي الدولي** حول الحكم الراشد في الفساد الإداري، يومي 8–9 افريل جامعة سطيف 2007 .
6. حسن أبوحمود، "**الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية**"، مجلةجامعةدمشقالمجلد18،العدد الأول،2002)حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2008.
7. حياة بن اسماعين، ووسيلة السبتي، الملتقى الدولي **حول سياسات التمويل واثراها على التنمية المحلية** –دراسة حالة الجزائر عنوان المداخلة التنمية المحلية ونماذج الاقتصادية في الدول النامية.

8. صالح فلاحي، **مفهوم التنمية المحلية والإستراتيجيات البديلة**، الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية، 2008

9. ضريفي محمد،" **التصريح بالممتلكات كآلية للوقاية من الفساد ومكافحته**"، الملتقى الوطني.

10. عز الدين بن تركي، **حوكمة الشريكات كآلية للحد من الفساد المالي والفساد الاداري**، عنوان المداخلة الفساد الإداري أسبابه وأثاره، ملتقي وطني يوم 06-07 2012

11. عزيز ح، " **أمير يتهمون أحزابا بالبزنسة على حساب انشغالاتهم** "، الشروق اليومي، 09مارس، 2011.

12. فيروز زرارقة، " **الفساد في المجتمع الجزائري وإستراتيجية الحد منه** " (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول : الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة سطيف، الجزائر، 08-09 أفريل 2007)، ص 12.

13. ليلى مصلوب، " **الأمناء العامون بالولايات يجتمعون بالمنتخبين المحليين** للنظر في مطالبهم "، الشروق اليومي، 27 ديسمبر، 2008.

14. مصطفى، دريوش، " **الجماعات المحلية بين القانون والممارسة**". مجلة النائب. العدد 1 (2003).

مواقع الكترونية

1. . بومدين طاشمة، **التنمية الادارية مدخل بديل اللاصلاح والتمكين للتنمية السياسية في الجزائر** .http//hamza.stif.yahoo7.

2. خليفة عبد الله السيف، **متى نرى آلية صحيحة لمحاربة الفساد**-10-2002/daily/sa.com.alwatan.www://tp ht،19/resders.ht

3. مصطفى الفقى، **الفساد الإداري والمالي بين السياسات والإجراءات**،-http://www.cipe egypt.org/articles/art0900.htm

4. منظمة الشفافية الدولية، www transparency.org.

الفهرس

الفهرس

البسملة	
الشكر	
الإهداء	
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار الابستمولجي للفساد الإداري	09
المبحث الأول: ماهية الفساد الإداري	11
المطلب الأول: الفساد الإداري وتطوره التاريخي	11
المطلب الثاني: معايير الفساد الإداري	15
المطلب الثالث: مفهوم الفساد الإداري	19
المبحث الثاني: أبعاد الفساد الإداري	25
المطلب الأول: أنواع الفساد الإداري	25
المطلب الثاني: مظاهر الفساد الإداري	27
المطلب الثالث: أسباب الفساد الإداري	29
خلاصة واستنتاجات.	33
الفصل الثاني:الإطار التأصيلي والنظري للتنمية المحلية	34
المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية	36

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية	36
المطلب الثاني: نظريات التنمية المحلية	41
المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية	45
المبحث الثاني: أبعاد التنمية المحلية	47
المطلب الأول: مجالات التنمية المحلية	47
المطلب الثاني: وسائل التنمية المحلية	49
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية	53
خلاصة واستنتاجات	56
الفصل الثالث: واقع الفساد الإداري وتأثيره على التنمية المحلية في الجزائر	57
المبحث الأول: الملامح الفساد الإداري وتأثيره على مسار التنمية المحلية في الجزائر	60
المطلب الأول : ملامح وأسباب ظهور الفساد في الجزائر	60
المطلب الثاني: أثار الفساد المترتبة على عجلة التنمية المحلية	67
المطلب الثالث: المشاكل التي تؤثر على مسار التنمية المحلية في الجزائر	72
المبحث الثاني: آليات مكافحة الفساد الإداري	78
المطلب الأول: أهم الإصلاحات [قراءة في قانون 06-01 المتعلق بمكافحة الفساد	78
المطلب الثاني: أهم الإصلاحات (قراءة في قانون 06-03 المتعلق بالوظيفة العمومية	80

المطلب الثالث: الآليات المؤسساتية	83
خلاصة واستنتاجات	86
الخاتمة	87
قائمة المصادر والمراجع	92
الفهرس	101